جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

دور الدولة في التحكم بالنمو الديمغرافي وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- ضامن عبد القادر
- معمري عادل

إشراف الأستاذ:
-د. قيرع سليم

لجنة المناقشة

-د/أ. الكر محمد	رئيسا
-د/أ. قيرع سليم	مقررا
-د/أ. بن علال علي	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

PG/19069027495/16109013683

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

انطلاقا من قوله تعالى:

{ و من شكر فإنّما يشكر لنفسه} سورة النمل ، الآية40

و ما جاء عن النبي ص فيما رواه عنه أبو هريرة –رضي الله عنه– حيث قال :

{من لا يشكر الناس لا يشكر الله }

أخرجه الترمذي في سننه : كتاب البر و الصلة ، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك ،339/4، ح1954

أتقدم بخالص الشكر و عظيم الإمتنان و بالغ التقدير و الإحترام إلى أستاذي الفاضل : الدكتور قيرع سليم ، و ذلك اعترافا مني بفضله و كرمه و رعايته لي ، و لم يبخل علي بالنصح أو التوجيه أو إرشاد إلى الصواب و الرشاد ، فأسأل الله أن يحفظه و يبارك له و فيه ، ليكون دوما منارة للعلم يستنير بها طلبة القانون .

كما و أتقدم بعظيم الشكر و التقدير إلى :

عضوي لجنة المناقشة الأستاذين الكريمين ، لتكرمهما بقبول مناقشة هذه المذكرة ، و إثرائها بالملاحظات القيمة.

كما و أتقدم إلى كل من قدم لي يد المساعدة في عملي هذا ؛

كما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر إلى كل أساتذتي الذين كان لي الشرف بلقياهم و تدريسهم لي ؛ أساتذة كلية الحقوق فرع قانون جنائي و علوم جنائية أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

الإهـــداء

إلى قائدي و قدوتي رسول الله ص إيمانا و تصديقا.

إلى الذي رباني ، و أدبني ،و علمني ، و دائم دعائي أن رب

ارحمه كما رباني صغيرا ...والدي العزيز أطال الله في عمره .

إلى رمز المحبة و الحنـــان ، إلى التي عن شكرها يعجز اللســـــــان

إلى التي رفع الله من شأنها ، و جعل الجنة تحت أقدامها

أمي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها .

إلى كل أصدقائي ؛ و أخص بالذكر الأستاذ سليم قيرع

إلى كل من نسيه قلمي وعلمني حرفا في هذه الدنيا،

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية.

إلى قارئ هذا الإهداء.

ضامن عبد القادر

الإهداء

إلى من هي احن وألطف علينا من النسيم العليل والتي لا يفارقني

خيالها والتي عملت الجهد الجهيد من اجل تربيتي ومواصلة تعليمي

وكانت لي السند الدائم والحافز القوي أمي الحبيبة.

إلى من كان لي منبعا للثقة والصبر وحسن القوة أبي الكريم.

إلى جميع إخوتي وأخواتي الأعزاء كل باسمه

إلى اعز الأصدقاء الذين عرفتهم

إلى الأستاذ الفاضل

إلى كل من يتصفح أوراق هذه المذكرة متمنيا من الله عز وجل ومنكم

كل الرضا والتوفيق.

معمري عادل

مقدمة

تمهيد:

لقد شهد النمو السكاني على الصعيد العالمي زيادة كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و خاصة في بلدان العالم الثالث و من بين ذلك المنطقة العربية، حيث تشير دراسات صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية أن جزءا من العالم العربي، على غرار جهات أخرى من العالم، يشهد أرفع المعدلات العالمية في النمو السكاني، سواء على الصعيد القطري و ذلك بدراسة كل قطر على حدى، أو على صعيد نسبة النمو السكاني في العالم للمنطقة العربية عند مقارنتها ببقية العالم التي تعرف تطورا سكانيا معتدلا.

فحسب دراسة اليونيسف لسنة1987 ، بلغ معدل النمو السكاني في ليبيا سنة1985 ، 1,4 % و يليه بالمغرب 4,2 % مقابل 3,1 % بالجزائر ليصل إلى 2,4% بتونس و هي معدلات جد مرتفعة إذا ما قارناها ببعض الدول الغربية التي بلغت مرحلة متقدمة في تحولها الديمغرافي و الذي يوصف من قبل الديمغرافيين بمرحلة النضج الديمغرافي.

فقد بلغ معدل النمو بالولايات المتحدة الأمريكية 1,0 % مقابل 0,5 % بفرنسا و حوالي 0,1 % ببريطانيا، يبلغ باليابان0,9 % ، التي عرفت التحول الديمغرافي متأخرا مقارنة بالدول الغربية، و ذلك في عقد الخمسينات، و ذلك سنة 1985.2 و هنا تجدر الملاحظة أن نسبة 1,0 % كمعدل نمو سنوي للسكان بالولايات المتحدة الأمريكية، لا يعود إلى الزيادة الطبيعية للسكان فحسب بل إن العامل الكبير يرجع بالأساس إلى حركة الهجرة المقننة التي تنظمها الحكومة الأمريكية، يضاف إليها صافي الزيادة السكانية.

فبعض البلدان المغاربية تشهد اليوم معدلات مرتفعة في النمو السكاني، و ما يصح على هذه البلدان يصح كذلك على دول عربية أخرى، حيث أن معدل النمو السكاني بالكويت خلال سنة 1985 بلغ 8,5 % ، و بلغ بالإمارات العربية المتحدة 10,7 % و بلغ بالمملكة العربية السعودية 4,9 % و بلغ بعمان 4,5 % و تشير هنا أن السبب الرئيسي للنمو السكاني في هذه البلدان في هذه الفترة يكمن في الهجرة الأجنبية إليها و أن المسألة السكانية بدول الخليج العربي لا تمثل معضلة

اقتصادية و اجتماعية بالنسبة لحكومات المنطقة، على الأقل في هذه المرحلة من تاريخها الديمغرافي، حيث أن دول الخليج العربي لم تبلغ بعد مرحلة الإشباع الديمغرافي و هي بالعكس من ذلك، لا تزال تحتاج إلى حقب من النمو السكاني، حتى تبلغ هذه المرحلة، فالكثافة السكانية بهذه المنطقة من الوطن العربي لا تزال ضعيفة.

في حين أن الحكومات المغاربية باستثناء ليبيا، قد دخلت في سياسة سكانية تحد من النمو الطبيعي للسكان، بعضها منذ الخمسينات كتونس، عقب حصولها على إستقلالها السياسي، و منذ الستينات كالمغرب الأقصى بينما الجزائر و موريتانيا في بداية الثمانينات، و كان من نتائج السياسة السكانية على مستوى بلدان المغرب العربي أن إنتقلت المنطقة من المرحلة الديمغرافية البدائية المتميزة بتوازن طبيعي بين نسبة ولادات جد مرتفعة، مع نسبة وفيات جد مرتفعة مما يجعل صافي الزيادة السكاني بسيط جدا و يكاد يسمح بعملية تجديد الأجيال، و في صلب هذه المرحلة البدائية تلعب الأوبئة و الجوائح الطبيعية دورا سلبيا في الزيادة السكانية بالمنطقة.

و قد تحسنت مؤشرات التنمية البشرية، بإدخال الطب الوقائي إلى المنطقة المغاربية إبان الحقبة الاستعمارية و ما بعدها إبان بناء الدولة الوطنية حيث اختل التوازن التقليدي بين ظاهرتي، الولادات و الوفيات الذي كان سائدا، و كان من نتائج ذلك، ارتفاع معدل النمو السكاني بسبب تراجع الوفيات فيما بقيت الولادات مرتفعة و تعرف هذه الحقبة بالتحول الديمغرافي و تعمل الحكومات المغاربية اليوم على التقليل من الولادات قدر الممكن تمهيدا لدخولها مرحلة النضج الديمغرافي و هي المرحلة الثانية من مراحل هذا التحول.

إن ما عرفته المنطقة المغاربية و العالم الثالث من تحول ديمغرافي لم تصاحبه تنمية اقتصادية بشكل تناسبي، بحيث أن الزيادة السكانية ظلت تنمو بنسق يفوق النمو الإقتصادي لهذه الدول .و هذا الإختلال بين السكان و موارد الدول خلف وضعا ديمغرافيا متفردا، لم تعرفه أوربا إبان تحولها الديمغرافي.

أولا. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة موضوع دراستنا بالنظر إلى كونها حجر لغت المسألة السكانية اهتماما منذ العصور القديمة والوسطى، لكنها لم ترق إلى مستوى النظريات الحديثة إلا بعد الفكر المالتوسي نظرا للتعقيدات التي عرفتها المسألة وارتباطها الوثيق بقضايا التنمية.

- نظرا لارتباط لكبير والوثيق للسكان بالتنمية.

- الاهتمام الدولي الكبير والمتزايد في الوقت الحاضر بقضايا السكان والتنمية.

ثانيا. مبررات اختيار الموضوع:

وقد دفعتنا العديد من الأسباب في اختيار موضوعنا منها ماهو موضوعي ومنها ما هو ذاتي:

1/.الأسباب الذاتـــية :

أ - الميول الشخصي لها كذا مواضيع.

ب -الإشارة إلى النمو السكاني وتأثير على الاقتصاد.

ت -تسليط الضوء على النمو الديمغرافي.

ث -إثراء هذا الجانب من الدراسات ليكون أرض خصبة لدراسات أعمق وحلول أنجع .

2/.الأسباب الموضوعية :

أ - إثراء مكتبة المعهد بهكذا مواضيع.

ب -الإشارة إلى الآليات التي يتضمنها النمو الديمغرافي والتي تحقق نمو اقتصادي.

ثالثا. الدراسات السابقة:

يأتي هذا البحث تكملة لبحوث سابقة وهي:

-إشكالية النمو السكاني وجهود التنمية الاقتصادية في الوطن العربي قبيل التحولات الاقتصادية الكبرى قبل1990 .

محاولة تحليل أثر النمو السكاني على التنمية وإسقاطها على حالة الجزائر الفترة (1980-1993). وبعد إضافة لهذه الدراسات بغية تقييم ما وصلت إليه السياسات السكانية مؤخر بعد فترة التسعينات نظرا لانخفاض الخصوبة في الدول العربية من أجل الوقوف على الأسباب الحقيقية لذلك ومحاولة إبراز مكانة التعاون العربي جسلبية هذه الظاهرة.

أوثيل حميدة:

تحت عنوان:أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر السنة الجامعية2004-2005.

زاهية زيدان ,

تحت عنوان : واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي – حالة الجزائر – أطروحة ماجستير ,كلية العلوم .الاقتصادية و علوم التسيير ,جامعة الجزائر 2001 .

رابعا:إشكالية الموضوع:

تفاوتت التشريعات محل الدراسة في نطاق الحماية فمنهم من تبنى حصر الحماية على جرائم الفساد ومنهم من توسع لتشمل بالإضافة إلى جرائم الفساد جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي .إلا أن بعض التشريعات لم تأخذ بهذا المعيار فتوسعت في نطاق حماية الشهود لتشمل الشهود الذين يقدمون شهاداتهم في جناية أو جنحة معاقب عليها بعقوبة مشددة. ومن هنا تتمثل الإشكالية:

– هل للدولة دور في التحكم بالنمو الديمغرافي ؟ وهل لذلك اثر على التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

ومن أجل الإلمام بالموضوع نلجئ لجملة التساؤلات التالية:

– هل يشكل النمو الديمغرافي المتزايد عائقا على عملية التنمية الاقتصادية ؟

– ما هي انعكاسات النمو الديمغرافي المتزايد على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

-ما هناك سبل جمايهة مشكلة النمو الديمغرافي المتزايد في الجزائر؟

خامسا:الفرضيات :

ومن أجل معالجة الإشكالية المطروحة تعتمد على الفرضيات التالية:

-تعد الخصوبة العالية سببا رئيسيا للنمو الديمغرافي المتزايد.

-فشل التنمية بالوطن العربي و الجزائر نتيجة النمو الديمغرافي المتزايد.

-النمو الديمغرافي سبب إخفاق عملية التنمية بالجزائر.

-غياب السياسات السكانية الصارمة في الدول العربية يعقها من إجتياز المرحلة الانفجارية لسكانها.

سادسا:المناهج الدراسة:

ومن أجل الوصول إلى حل للإشكالية تم الاستعانة **بالمنهج الوصفي** لجمع المعلومات ودمجها وذلك في إطار تكامل منهجي من أجل الحصول على نتائج معتمدة، وأيضا ركزنا على لغة قانونية سهلة وبسيطة. ولقد استعملنا المنهج التحليلي الذي يتلائم مع موضوع المذكرة من خلال تحليل دراسة جميع النصوص القانونية التي أثرها المشرع.

المنهج دراسة حالة:ولقد حاولنا في دراستنا الاقتراب من بعض مقولات منهج النظم كمقولة أن النظام السياسي و الاقتصادي لا يحيا في فراغ وإنما يعيش في بيئة أو محيط يتفاعل معه أخذ وعطاء , ومقولة إن التفاعل بين النظام ومحيطة يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل وان التغير في البيئة يؤثر على النظام والعكس. و منهج دراسة حالة هو الذي يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة و بطريقة علمية دقيقة.

4.6.المنهج المقارن:يكتسي هذا المنهج في الدراسة أهمية بالغة فهو يعمق من الرؤية لهاتين الدولتين السعودية و ايران ،و يتيح تفحص النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي ويجسد تصور أوسع على العلاقات بينهم ، ويلقي الضوء على المزايا و العيوب فيزيح بذلك شبكة المسلمات و الترتيبات المألوفة التي تم التعود العمل من خلالها.

الفصل الأول:
الوضع الديموغرافي في المغرب العربي

تمهيد:

لقد شهد النمو السكاني على الصعيد العالمي زيادة كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و خاصة في بلدان العالم الثالث و من بين ذلك المنطقة العربية، حيث تشير دراسات صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية أن جزءا من العالم العربي، على غرار جهات أخرى من العالم، يشهد أرفع المعدلات العالمية في النمو السكاني، سواء على الصعيد القطري و ذلك بدراسة كل قطر على حدى، أو على صعيد نسبة النمو السكاني في العالم للمنطقة العربية عند مقارنتها ببقية العالم التي تعرف تطورا سكانيا معتدلا.

المبحث الأول: مظاهر الزيادة السكانية وأسبابها

إن التعرف عن حقائق النمو الديمغرافي لسكان الوطن العربي يقودنا إلى دراسة النمو الطبيعي وغير الطبيعي وإلى أسباب هذه الزيادة المذهلة وهذا ما سنحاول التطرق إليه:

المطلب الأول: مظاهر الزيادة السكانية في الوطن العربي.

مفهوم النمو الديموغرافي :النمو يعني الزيادة، وعندما نتحدث عن النمو الديموغرافي نتحدث عن الزيادة العامة للسكان خلال فترة زمنية.[1]

فالزيادة الإجمالية للسكان هي نتيجة تفاعل عناصر المواليد والوفيات والهجرة بين السكان في فترة زمنية معينة ويمكن قياس هذا النمو عن طريق معادلة التوازن التالية:

إذن :الزيادة العامة للسكان =عدد السكان في نهاية الفترة عدد السكان في بداية الفترة .

فالفرق بين الولادات خلال فترة والوفيات خلال نفس الفترة يسمى بالزيادة الطبيعية للسكان لفترة معينة.

أما الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة النازحة خلال نفس الفترة يسمى صافي الهجرة لفترة معينة.

معدل النمو الديموغرافي :ويمكن تسميته بمعدل النمو السكاني أو معدل الزيادة العامة للسكان، وغالبا ما تأخذ فترة سنة لقياسه.

فهو المعدل الذي يزيد به السكان (أو ينقص)في سنة معينة غالبا)بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ويعبر عنه كنسبة مئوية من العدد السنسي للسكان. [2]

[1]- محمد رضوان الأعرس" ,عالم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها) ," حمص ,1985 ,ص57

[2]–محمد عبد الحميد منجد :دليل السكان، عمان الأردن، 2009 - ، ص84

ويمكن حسابه حسب المعادلة التالية :

$$\text{معدل النمو الديمغرافي} = \frac{\text{الزيادة الطبيعية خلال فترة +الهجرة خلال فترة}}{\text{متوسط عدد السكان للفترة}} \times 100$$

تتجسد مظاهر الزيادة السكانية في مظهرين هما:

- النمو الطبيعي :ويقصد به التغير السكاني الناتج عن حركتي الوفيات و المواليد و الخصوبة.
- النمو الغير طبيعي :ويقصد به التغير السكاني الناتج عن الهجرة وارتفاع معدل العمر المتوقع للحي.

فحسب دراسة اليونيسف لسنة 1987، بلغ معدل النمو السكاني في ليبيا سنة 1985، 1,4 % و بلغ بالمغرب 4,2 % مقابل 3,1 % بالجزائر ليصل إلى 2,4 % بتونس و هي معدلات جد مرتفعة إذا ما قارناها ببعض الدول الغربية التي بلغت مرحلة متقدمة في تحولها الديمغرافي و الذي يوصف من قبل الديمغرافيين بمرحلة النضج الديمغرافي.[1]

فقد بلغ معدل النمو بالولايات المتحدة الأمريكية 0,1 % مقابل 0,5 % بفرنسا و حوالي 0,1 % ببريطانيا، يبلغ باليابان 0,9 %، التي عرفت التحول الديمغرافي متأخرا مقارنة بالدول الغربية، و ذلك في عقد الخمسينات، و ذلك سنة 1985. وهنا تجدر الملاحظة أن نسبة 0,1 % كمعدل نمو سنوي للسكان بالولايات المتحدة الأمريكية، لا يعود إلى الزيادة الطبيعية للسكان فحسب بل إن العامل الكبير يرجع بالأساس إلى حركة الهجرة المقننة التي تنظمها الحكومة الأمريكية، يضاف إليها صافي الزيادة السكانية.

[1] – عبد الباقي (بدون).– النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية العربية .– ص.18.

فبعض البلدان المغاربية تشهد اليوم معدلات مرتفعة في النمو السكاني، و ما يصح على هذه البلدان يصح كذلك على دول عربية أخرى، حيث أن معدل النمو السكاني بالكويت خلال سنة 1985 يبلغ 8,5 % ، و بلغ بالإمارات العربية المتحدة 10,7 % و بلغ بالمملكة العربية السعودية 4,9 % و بلغ بعمان 4,5 % و تشير هذا أن السبب الرئيسي للنمو السكاني في هذه البلدان في هذه الفترة يكمن في الهجرة الأجنبية إليها و أن المسألة السكانية بدول الخليج العربي لا تمثل معضلة إقتصادية و إجتماعية بالنسبة لحكومات المنطقة، على الأقل في هذه المرحلة من تاريخها الديمغرافي، حيث أن دول الخليج العربي لم تبلغ بعد مرحلة الإشباع الديمـــغرافي و هي بالعكس من ذلك، لا تزال تحتاج إلى حقب من النمو السكاني، حتى تبلغ هذه المرحلة، فالكثافة السكانية بهذه المنطقة من الوطن العربي لا تزال ضعيفة.[1]

في حين أن الحكومات المغاربية باستثناء ليبيا، قد دخلت في سياسة سكانية تحد من النمو الطبيعي للسكان، بعضها منذ الخمسينات كتونس، عقب حصولها على إستقلالها السياسي، و منذ الستينات كالمغرب الأقصى بينما الجزائر و موريتانيا في بداية الثمانينات، و كان من نتائج السياسة السكانية على مستوى بلدان المغرب العربي أن إنتقلت المنطقة من المرحلة الديمغرافية البدائية المتميزة بتوازن طبيعي بين نسبة ولادات جد مرتفعة، مع نسبة وفيات جد مرتفعة مما يجعل صافي الزيادة السكاني بسيط جدا و يكاد يسمح بعملية تجديد الأجيال، و في صلب هذه المرحلة البدائية تلعب الأوبئة و الجوائح الطبيعية دورا سلبيا في الزيادة السكانية بالمنطقة.

[1]- عبد الباقي (بدون).- المرجع السالف الذكر.- ص.18.

و قد تحسنت مؤشرات التنمية البشرية، بإدخال الطب الوقائي إلى المنطقة المغاربية إبان الحقبة الاستعمارية و ما بعدها إبان بناء الدولة الوطنية حيث اختل التوازن التقليدي بين ظاهرتي، الولادات و الوفيات الذي كان سائدا، و كان من نتائج ذلك، ارتفاع معدل النمو السكاني بسبب تراجع الوفيات فيما بقيت الولادات مرتفعة و تعرف هذه الحقبة بالتحول الديمغرافي و تعمل الحكومات المغاربية اليوم على التقليل من الولادات قدر الممكن تمهيدا لدخولها مرحلة التضج الديمغرافي و هي المرحلة الثانية من مراحل هذا التحول.

إن ما عرفته المنطقة المغاربية و العالم الثالث من تحول ديمغرافي لم تصاحبه تنمية اقتصادية بشكل تناسبي، بحيث أن الزيادة السكانية ظلت تنمو بنسق يفوق النمو الإقتصادي لهذه الدول. و هذا الإختلال بين السكان و موارد الدول خلف وضعا ديمغرافيا منفردا، لم تعرفه أوربا إبان تحولها الديمغرافي.

و سوف نحاول من خلال هذه الدراسة إثبات هذه الخصوصية مقارنة بالتجربة الأوروبية[1] و ذلك في محاولة الإجابة عن التساؤل، لماذا فشلنا في العبور إلى مرحلة التضج الديمغرافي في حين نجح الغرب في ذلك؟ و ماهي العوامل التي ساعدت الغرب على الوصول إلى مرحلة التضج؟ و ماهي العلاقة الناشئة بين العامل الديمغرافي و العامل الإقتصادي.

المطلب الثاني:أثر الاستعمار في بروز المشكلة السكانية

خلال الحقبة الاستعمارية التي عرفها العالم الثالث، تراجعت نسبة الوفيات لديها نتيجة لتحسن أوضاعها الصحية العامة من خلال ادخال الطب الحديث و خصوصا الطب الوقائي، في حين ظلت نسبة الولادات مرتفعة.[2]

[1] – رمزي، زكي .– المشكلة السكانية و فرافة المالتوسية الجديدةبدون سنة –ص.ص. 50–68

[2] – SAUVY, Alfred.- **Eléments de démographie**.- p. 360

فلقد كانت نسبة الولادات في هذه المنطقة من العالم في حدود 40 أو 45 ‰، و كانت نسبة الوافيات لديها أيضا مرتفعة بين 35 و 40‰ . و الفارق بين الولادات و الوافيات هو حاصل الزيادة السنوية و هو حاصل ضعيف، جعلت الزيادة الطبيعية تكاد تنعدم في بعض الفترات التي يمر بها المجتمع بأزمة غذائية أو كارثة طبيعية تجعل من الزيادة حاصلها صفر بل إنها في غالب الأحيان تقضي على غالبية السكان كالمجاعات و الفيضانات و الأوبئة و غيرها من الجوائح الطبيعية.[1]

فعندما دخل الإستعمار العالم الثالث وجد به العديد من الأمراض و الأوبئة التي كانت تمثل بالنسبة للمستعمر عدوا شرسا و ظهيرا للمقاومة المسلحة للاستعمار، مثل حالة الجزائر مع الاستعمار الفرنسي سنوات 1830 و حتى 1845، حيث لم تفلح الحملات الفرنسية العسكرية للسيطرة على الجزائر إلا بعد وضع برنامج لمقاومة الأمراض و الأوبئة التي فتكت بجندها، حيث مات من الأمراض حوالي 14.032 ألف جندي فرنسي خلال ثلاثة سنوات من 1840 إلى 1843، في حين قتل في المعارك في نفس الفترة حوالي 311 جندي فقط،[2] فكان لا بد من القضاء على هذه الأمراض في أسرع وقت، فاختارت الإدارة الإستعمارية الطريقة الأسرع في النتائج و هي ما يسميها Alfred Sauvy التقنية المناهضة للموت، و هي تقنية جماهيرية تتمثل خاصة في التلاقيح و توفير الماء الصالح للشراب في المدن، و هي طريقة غير مكلفة و غير مجهدة باعتبار أنها لا تستوجب تعاون الشعوب أو مستوى من التأهيل المرتفع للسكان. و نتيجة لهذه السياسة الاستعمارية تراجعت الوفيات بصفة كبيرة و ملحوظة، في حين ظلت

[1] – ROUISSI, Moncef,.- **Population et société au Maghreb**.- p.p.55-56

[2] – صديق، نفيسة.– **صندوق الأمم المتحدة للسكان**.– FNUAP.– ص.17

نسب الولادات جد مرتفعة في ظل بقاء البنية التقليدية للمجتمعات المستعمرة، و هي تقاليد تمجد الكثرة، حيث أن اقتصادها يقوم على الزراعة أساسا.

ففي المجتمع الزراعي يعتبر الأطفال قوة عمل منتجة و لا يشكلون عبئا اقتصاديا على العائلة، بل بالعكس من ذلك، فالأسرة تمثل بالنسبة لهم المدرسة التي يعملون فيها مهارات بسيطة تؤهلهم في زمن قصير إلى العمل داخل الضيعة العائلية، و بالتالي لا تصرف العائلة على تعليم أبنائها، فهم يتعلمون أن يكونوا مفيدين منذ نعومة أظفرهم. كما أن كثرة الوفيات في صفوف الأطفال تجعل العائلة تفكر في تعويض المفقود بمزيد الإنجاب. [1]

و المجتمع الزراعي ينظر إلى العائلة الكبيرة و الممتدة بعين الهيبة و الإحترام، عكس نظرتهم للعائلة القليلة العدد. و هكذا فإن استمرار البنية العائلية التقليدية مع تراجع نسب الوفيات في الحقبة الاستعمارية و ما تلتها من مرحلة بناء الدولة الوطنية التي واصلت برامج التثقيف الصحي للسكان و حسنت أكثر من أوضاعهم الصحية، جعلت العالم الثالث يعرف نموا ديمغرافيا لا مثيل له في تاريخ الإنسانية، لم تعرفها حتى أوروبا خلال فترة نموها الديمغرافي الكبير أبان القرن التاسع عشر، حيث أن الزيادة الطبيعية في أوروبا الغربية خلال هذه الفترة كانت في حدود 1 % سنويا، في حين أن الزيادة الطبيعية التي عرفتها البلدان المتخلفة كانت من 2 إلى 3 % سنويا، أي من ضعفين إلى ثلاث أضعاف ما عرفته أوروبا خلال مرحلة ثورتها الديمغرافية في القرن التاسع عشر. [2]

إن هذه الزيادة المتسارعة للسكان قد تزامنت في معظم دول العالم الثالث مع حصول هذه الأخيرة على استقلالها، و إن كانت قد بدأت تعرف الظاهرة منذ

---

[1] – SAUVY, Alfred.- Op.cité.- p. 365

[2] – حمدي عبد العظيم "قضية السكان في مصر و رأي الدين في تنظيم النسل"، (القاهرة: سلسلة إصدارات النهضة الإذاعية، 1997 ص14

الحقبة الاستعمارية كما أسلفنا للأسباب المذكورة أعلاه، و قد سارعت الكثير من الدول إثر استقلالها إلى تطبيق سياسة تنظيم النسل، مثل تونس و المغرب، غير أن هذه السياسات الوطنية المدعومة من قبل منظمات دولية، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، قد واجهت صعوبات جمة جعلت نتائجها تبقى محدودة رغم المجهودات المبذولة و من أسباب ذلك أن غالبية هذه الشعوب هي شعوب متخلفة تطغى عليها ظاهرة الأمية، يعيش معظمها في الأرياف النائية و المنعزلة، و هي مجتمعات لا تزال مترسخة فيها عادات و تقاليد المجتمع الزراعي الذي يرغب في الكثرة و يعتبر العدد نعمة و ليس نقمة.

كل هذه العوامل لا تجعل من السهل تطبيق البرامج الوطنية لتحديد النسل أمرا سهلا و ممكنا، خاصة إذا لم تكن إرادة ذاتية الدفع من قبل السكان.

و الحال هذه فإن الوصول إلى هدف طفلين لكل امرأة في العالم الثالث يمكن أن يمر عليه 80 سنة قبل تحقيقه أي حوالي ثلاثة أجيال، هذا باعتبار أنه توجد بعض الدول التي يمكن لها أن تستغرق وقتا أطول من ذلك مثل بلدان عربية كما يذكر ذلك Alfred Sauvy في كتابه : Eléments de démographie. [1]

هذه إحدى خصوصيات التحول الديمغرافي في العالم الثالث حيث أن السكان في هذه المنطقة من العالم عرفوا تراجعا كبيرا للوفايات لديهم نتيجة للأسباب التي ذكرت سالفا، دون أن يصاحب هذا التراجع تغيرا في ثقافة المجتمع التي يمكن أن تنعكس على السلوك الإنجابي، حيث بقيت البنية التقليدية للمجتمع على حالها لم يمسها أي تغيير، كما أن البنية الإقتصادية للمجتمع لم تتغير في مراحلها الأولى و لا تزال، حيث ظل المجتمع الزراعي يعتمد أساسا على اليد العاملة العائلية و لم يدخل مفهوم الأجر بعد في النشاط الزراعي بالصفة التي عرفتها الصناعة.

[1] – صديق، نفيسة.– صندوق الأمم المتحدة للسكان.– FNUAP.– ص.17.

و حتى عند بناء الدولة الوطنية في العالم الثالث عموما ظلت قيم المجتمع التقليدي هي نفسها لم تتغير و لم تفلح سياسات الإصلاح الزراعي في تغيير بنية المجتمع التقليدية و بقيت للأبناء قيمتهم الاقتصادية حتى بعد ظهور العمل المأجور في المؤسسات الفلاحية الحكومية أو المؤسسات الصناعية، فالعائلة الكبيرة العدد، تتوفر على إمكانية الحصول على موارد مالية متعددة، و بالتالي فإن العائلة التي لها عديد الأبناء المشتغلون، تتوفر على مدخل محترم قد يساعدها على الارتقاء الاجتماعي و يرفع من مستوى معيشتها و وضعها الاقتصادي.[1]

فإنه خلال وقت وجيز استطاعت بلدان العالم الثالث أن تحقق تراجعا كبيرا في معدلات الوفايات لديها منذ الحقبة الاستعمارية تدعمت مع مرحلة بناء الدولة الوطنية و انتهاء الاستعمار، و بالتالي فإن التوازن التقليدي الذي كان حاصلا بين معدل الولادات و معدل الوفايات قد اختل لصالح الزيادة السكانية، فيما تواصلت معدلات الوفيات في التراجع، و هي معدلات مرشحة للإقتراب أكثر فأكثر من النسب التي تحققها البلدان المتقدمة، مثال ذلك المنطقة المغاربية التي حققت نتائج جد هامة فيما يخص الصحة العامة للسكان، في حين ظلت الزيادة السكانية في المنطقة جد مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في العالم أو في أوروبا خاصة بمعدل يزيد عن الضعفين أو الثلاث في بعض الحالات.[2]

و لعل هذه الوضعية هي التي دفعت الحكومات في المنطقة المغاربية مدعومة بالأفكار المالتوسية إلى إنجاز برامج لتحديد النسل، و ذلك بالإعتماد على أقل المبادئ المالتوسية تطرفا و المتمثلة خاصة في تنظيم الأسرة و تأمين موانع الحمل الفعالة بوسائلها المختلفة و مدعومة ببعض التشريعات كإجازة الإجهاض

---

[1]- فتحي محمد أبو عيانة " دراسات في علم السكان " الطبعة الثانية) بيروت ،دار النهضة العربية ,(2000 , ص28

[2]– صديق، نفيسة.– صندوق الأمم المتحدة للسكان.– FNUAP.– ص.17–20

في المؤسسات العامة الأستشفائية.هذا يحيلنا إلى ملاحظة ثانية مفادها أن التراجع الذي حققته أوروبا في نسب الزيادة الطبيعية للسكان التي تصل إلى أقل من واحدة بالمائة في كثير من الأحيان و إلى حدود 1 % في أحيان أخرى، إنما كان نتيجة لصيرورة تاريخية طبيعية حصلت خلال عقود من التطور الاقتصادي و الاجتماعي التي عرفتها العائلة في أوروبا، فكان أن تحول المجتمع الأوروبي من مجتمع زراعي و ما يتضمنه من ثقافة و عادات و تقاليد معينة تميزت بها العائلة الأروبية في تلك الحقبة ككثرة الأطفال بإعتبارهم قيمة اقتصادية كبيرة، ليتحول هذا المجتمع بعد الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر إلى مجتمع صناعي و ما رافق ذلك التحول الإقتصادي من تحول اجتماعي، تمثل خاصة في خروج التعليم من إطار العائلة إلى بروز مؤسسة المدرسة كإطار جديد للتعليم و للرقي و الصعود الطبقي و أداة للتوحيد الإجتماعي، فبرزت ثقافة و قيم و مفاهيم جديدة و أصبح تعلم الأبناء يستوجب وقتا أطول و إمكانيات أكبر، نظرا لتعقد النشاط الإقتصادي في ظل المجتمع الصناعي و بروز الاختصاص المهني و التقني. حيث أصبح الأطفال في ظل هذا المجتمع عبئا اقتصاديا على العائلة و محددا لطموحاتها المشروعة و بالتالي وقع تحول على مستوى السلوك الإنجابي للعائلة الأوروبية التي بدأت تحبذ العائلة القليلة الأفراد.كما أن ارتفاع مستوى معيشة المجتمع الأوروبي و دخل العائلات فيها، كل ذلك شجع على بروز ثقافة جديدة و عزز الطموحات داخل العائلة و جعل من الأبناء مشروعا مؤجلا.[1]

أما في المنطقة المغاربية و العالم الثالث عامة فإن تراجعا في نسب الوفيات كما رأينا لم يكن نتيجة لتطور علمي حاصل في هذه المنطقة بقدر ما كان نتيجة التدخل الاستعماري و خاصة الطبي منه، و حتى في زمن الدول الوطنية تدعمت نتائج الحقبة الاستعمارية في المجال الصحي، في حين لم يحصل تحول اقتصادي

[1] – صديق، نفيسة.– **صندوق الأمم المتحدة للسكان**.– FNUAP.– ص.17–20.

كبير فقد ظلت اقتصاديات العالم الثالث اقتصاديات زراعية متخلفة و راكدة، رغم التحسن الطفيف على المستوى الإقتصادي عامة فإن دخل العائلات و إن حقق تحسنا و قفزات هامة إلا أنه لم يكن في مستوى طموحات العائلة المغاربية، التي تأمل في تحسين أوضاعها و التمتع بملاذ الحياة، فالدخل الضعيف للعائلة لا يشجع على تغيير العقلية الزراعية للسكان فالأطفال الذين كانوا سند العائلة في أعمال الحقل أصبحوا سندا لها أيضا حتى عندما اشتغلوا خارج العائلة و ساهموا بمداخيلهم المتنوعة في تحسين ظروف المعيشة. و رغم بروز المدرسة في المنطقة المغاربية فأنها لم تحقق نتائج باهرة فيما يخص التحكم في الزيادة الطبيعية للسكان، فقد ظلت الزيادة مرتفعة رغم إرتفاع نسب التمدرس منذ الاستقلال و ذلك نظرا لكونه لم يرافقه تحسنا كبيرا في مستوى معيشية و دخل العائلة. لقد كان للبعد الاقتصادي دور كبير في التحول الديمغرافي الذي عرفته أوروبا في حين أن التحول الديمغرافي في المنطقة المغاربية ظل في مراحله الأولى.و لمجابهة تواصل الزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان في المنطقة المغاربية التجأت الحكومات إلى التدخل بسياساتها في مجال تنظيم الأسرة. [1]

ففي الوقت الذي كان تراجع الولادات و نسب الزيادة الطبيعية للسكان في أوروبا نتيجة لتحولات اقتصادية و ثقافية في المجتمع، كان تراجع الولادات في المغرب العربي بنسب متواضعة نتيجة لتدخل الدولة من خلال برامج تنظيم النسل و ليس نتيجة لقناعة جماهيرية و عمل تلقائي. [2] و لكن هذا لا ينفي مطلقا كون تراجع المواليد في المنطقة هو نتيجة لتدخل الدولة. فمعدل المواليد لا يتأثر فقط بالعوامل البيولوجية مثل نسب المواليد و موانع الحمل و لكنه يتأثر أيضا بالعوامل و الأوضاع الإجتماعية و الاقتصادية و هو ما يذهب إليه الديمغرافيون. [3]

---

[1] – صديق، نفيسة.– صندوق الأمم المتحدة للسكان.– FNUAP.– ص.17–20

[2] -فايز ابراهيم الحبيب "التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية" الرياض ,جامعة نايف للعلوم المكتبات , 1985,ص70

[3] – ماري، كوسوني.– إقامة السلام مع كوكب الأرض.– ص.164

المبحث الثاني: النظريات السكانية

كثر الاهتمام في العقود الماضية خاصة، بالعلاقة المتبادلة بين النمو الديموغرافي وتحقيق التنمية الاقتصادية لدى الهيئات الدولية الكبرى كمنظمة الامم المتحدة.

حيث أنصب اهتمامهم على دراسة النظريات والسياسات التي يمكن بها تحقيق التوازن المرجو بين الموارد الاقتصادية والنمو الديموغرافي المتزايد في العالم. فخطة العمل العالمية للسكان تمثلت في المساعدة على تنسيق الاتجاهات السكانية واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و إلى السياسات والبرامج السكانية باعتبارها العناصر المكونة لسياسات التنمية الاجتماعية الاقتصادية.[1]

المطلب الأول:انخفاض معدل الوفيات و علاقة ذلك بالزيادة السكانية

حسب الدراسات التي قام بها الديمغرافيون فإن العائلات عادة ما تستجيب لانخفاض معدلات الوفيات لدى أطفالها بالتقليل من إنجابهم، ففي المجتمع الزراعي تستجيب الأسر إيجابيا لارتفاع وفيات أطفالها و ذلك بمزيد الإنجاب كشكل من أشكال التعويض عن الأطفال المفقودين، أما إذا تحسن مؤشر وفيات الأطفال نحو الانخفاض و ازداد أمل العائلة في الحصول على مواليد أحياء، فإن الرغبة في الحصول على المزيد من الأطفال تقل.[2]

و هذا الرأي هو الذي كانت تعول عليه الحكومات المغاربية أكثر من غيره و ذلك نظرا لانخفاض كلفته الإقتصادية مقارنة بما يتطلبه الرفع في دخل العائلة من إمكانيات جبارة و موارد إقتصادية كبيرة ليس من السهل توفيرها و بالتالي فإن إجراء التخفيض في معدل الوفايات في المنطقة المغاربية هو حلقة من سلسلة

[1]- حسن الساعاتي ,عبد الحميد لطفي " دراسات في علم السكان "بيروت ,دار النهضة العربية ,1981 ,ص.21.

[2]– مارى، كوسونى.– إقامة السلام مع كوكب الأرض.– ص.164.

متكاملة في الواقع، رسمها الديمغرافيون، توقفت الحكومات المغاربية عند مستواها أملة في تحقيق نتائجها العاجلة.

و يمكن تلخيص هذه السلسلة بالقول أن تحسن مستوى العائلة المعيشية إلى درجة إحساسها بالرفاهية وثقتها في المستقبل، كل ذلك يدفع الناس بصفة إرادية نحو تحديد نسلهم، هذه النتيجة هي التي حصلت في التجربة الأوروبية بصفة تدريجية، و على مراحل تاريخية طبيعية، و أكاد أقول دون إرادة سياسية هادفة لهذه النتيجة. فالتحول الديمغرافي الذي حصل في أوروبا كان نتيجة طبيعية لسلسلة من التحولات السياسية و الإقتصادية انعكست على الواقع الإجتماعي لشعوب أوروبا الغربية.

ففي أوروبا الغربية التي عرفت أولا الثورة الصناعية ثم التحول الديمغرافي، بدأ معدل الوفايات ينخفض فيها في القرن التاسع عشر نتيجة لتطور الطب و قد بلغ المعدل 30 ‰ سنة 1850 ليصل بعد ذلك إلى حوالي 24 % في مطلع القرن العشرين 1900، ليصل بعد ذلك إلى معدل 9 ‰ و عرفت أوروبا الإنفجار السكاني خلال القرن التاسع عشر كنتيجة لتحسن مؤشر الزيادة الطبيعية الذي هو حاصل التراجع الكبير في نسب الوفايات ثم إنخفض معدل الزيادة السكانية ليبلغ حوالي 0,4 % في أوروبا كنتيجة للتطورات الطبيعية داخل السلسلة الديمغرافية التي كنا بصدد بيان مختلف مراحلها.[1]

أما في البلدان النامية فلقد كان متوسط الوافيات عندها مرتفعا و ذلك قبل المرحلة الاستعمارية، يقابله متوسط مواليد مرتفعة أيضا، مما جعل هذه البلدان تعرف ثباتا في عدد سكانها، في مرحلتها الديمغرافية البدائية التي كانت تحكمها

[1] – مارى. كومونى.–المرجع السابق .– ص.166.

الطبيعة، و مع دخول الاستعمار للعالم الثالث بادر بتحسين معيشة مستوى السكان للأسباب السالفة الذكر المتعلقة أساسا في الرغبة في السيطرة على المجال.

و لقد كان المستعمر يعمل من خلال تحسين ظروف المعيشة للشعوب المستعمرة من خلال بناء الطرقات و مد شبكات الاتصال و الهندسة و تحسين الخدمات الصحية و الزراعية، كان يرمي من وراء ذلك إلى زيادة قوة العمل المطلوبة للسكان لاستغلال الموارد الطبيعية للبلدان المستعمرة. فنقنية مناهضة الموت كما يسميها Alfred Sauvy كانت وسيلة المستعمر للسيطرة و استغلال المستعمرات.

فلقد كان متوسط الوفيات في البلدان النامية حوالي 38 % سنة 1850 ليصل إلى حوالي 23 % سنة 1950، و قد بقيت نسب الولادات مرتفعة لم تسجل تراجعا كما حصل في أوروبا و ذلك لتواصل العقلية الزراعية لدى سكان العالم الثالث و ما تحويه هذه العقلية من تصورات و قيم و مبادئ في ظل تواصل الأوضاع المتردية للسكان المعيشية من انخفاض في مستوى المعيشة و تواضع المداخيل رغم بعض التحسن، سواء في الحقبة الاستعمارية أو في مرحلة بناء الدولة الوطنية مما أستوجب من الحكومات التدخل باستعمال الوسائل المانعة للحمل و تنظيم الأسرة، و رغم كل هذه المجهودات فقد ظل متوسط التكاثر في البلدان النامية عموما في حدود 2 % سنويا، في حين أن هذه النسبة تصل إلى حوالي 0,4 % في البلدان المتقدمة و هو ما يعكس عمق الفارق في الإنجازات على الصعيد السكاني في كلا المنطقتين من العالم، و هي من أسباب الانفجار السكاني في العالم الثالث.[1]

[1] – أحمد الكواز"، مستقبل العمالة العربية ،"في مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ديسمبر، 2002 ص74

و هذه أيضا من خصوصيات التحول الديمغرافي في بلدان العالم الثالث التي ليس لها نظيرا في التجربة الأوروبية، هذه الأوضاع الديمغرافية في المنطقة المغاربية خاصة و العالم الثالث المتميزة بالإنخفاض الكبير في معدل الوافيات مع بقاء نسب الولادات مرتفعة، خلق وضعا ديمغرافيا فريدا، نتميز به الآن على الصعيد الكوني بلدان العالم الثالث التي أصبحت تتمتع بقاعدة سكانية عريضة من الشباب و قلة من الشيوخ، فهي مجتمعات أصبح هرمها السكاني يتميز بالاتساع في قاعدته حيث أن نصف السكان هم دون العشرين سنة، و هي فئة عمرية تتميز بكونها غير نشيطة اقتصاديا و يتحمل السكان النشيطين و الذين يمثلون أقل من 30 % من السكان عبئ إعالتهم. هذه الخصوصية لسكان العالم الثالث سوف تحيلنا إلى قضية هامة عند الديمغرافيين و المتعلقة بأثر الديمغرافي على الاقتصادي.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للنمو السكاني المتزايد

1.أثر النمو السكاني على الخدمات الصحية:

يبدو مستحيل على ضوء السرعة المطردة لنمو السكان تعميم الخدمات الصحية التي تعد إحدى أهداف الدول العربية ,رغم ما تتطلبه من إنفاق كبير للموارد المالية بسبب ضعف ميزانية الدول العربية وما يلزم من طائلة وخبرات وكفاءات عالية ويظهر جليا العجز المستمر في تقديم الخدمات الصحية الأساسية تخصيص لمثل للسكان في ارتفاع معدلات الوفيات و الأمراض المنتشرة حيث يعاني كل طفل من بين ثلاث أطفال في الدول النامية من عدم تحقيق النمو الكامل عقليا وجسديا بسبب سوء التغذية.[1]

[1] – أحمد الكواز", مستقبل العمالة العربية ,"في مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية , المجلد الخامس , العدد الأول , ديسمبر, 2002 ص74 –75.

2.أثر النمو السكاني على البيئة:

تعد البيئة أحد أضلاع مثلث الحياة المتكون من الإنسان و البيئة و الموارد و العلاقة بين أضلع هذا المثلث تبادلية و إعتمادية ,لكن متى أصبحت تنافسية تعني ببساطة التدهور البيئي و الحكم بالموت .فتدفع الضغوط السكانية إلى استهلاك مساحات أكبر من الفضاء الخالي و النمو العشوائي للمدن ,فتؤدي هذه البيئة الفوضوية غير المخططة إلى نتائج خطيرة غير ملائمة نتيجة التكدس الحضري المرتبط بالحشود البشرية المهاجرة من الريف للمدن و ما تصاحبه من مشاكل صحية كتلوث الهواء.

3.النمو السكاني و التعليم

يعتبر التعليم استثمار غي مباشر في الموارد البشرية ,هذه الأخيرة تعد العصب الرئيسي في أحداث التنمية,لكن النمو السكاني المرتفع يضيف للدول أعباء جديدة من أجل تنفيذ تعميم فرص التعليم نظرا لعدم التناسب بين معدلات النمو السكاني و طاقات المجتمع , باعتبار التعليم العامل الرئيسي للتفاعل مع برامج التنمية المعتمدة على مشاركة السكان هذه الطريق الذي يتطلب المزيد من التعليم لتصطدم هذه المعادلة بشكل مباشر بالنمو المطرد للسكان.[1]

[1] – محمد صفوح الأخرس,مرجع سابق,ص35

الجدول بعض مؤشرات التعليم في الوطن العربي2000-2001.

الدول	الإنفاق العام على التعليم% من الناتج القومي	مجموع نسب الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي , الثانوي,العالي	معدل الأمية للفئة العمرية 15 فما فوق		نسبة الأمية لدى البالغين 15 فما فوق
	*	**	الذكور	الإناث	**
البحرين	4,4	81	9	17	87,9
قطر	4,2	81,7	20	17	81
الكويت	4,8	82,4	15	20	54
الإمارات	1,8	76,7	26	21	67
ليبيا	5,0	89	9,0*	32*	80,8
عمان	4,5	58	20	38	73
لبنان	2,5	76	8	20	86,5
الأردن	8,2	77	5	16	90,3
تونس	7,7	76	19	39	72,1
الجزائر	5,1	71	22	43	67,8
سورية	6,9	59	12	40	75,3
مصر	5,2	76	21	43	56,1
المغرب	5,0	51	38	64	49,8
السودان	0,9	34	30	54	58,8
اليمن	0,7	52	28	71	47,7
جيبوتي	0,9	21	24	42	65,5
موريتانيا	5,1	43	47	68	40,7
السعودية	8,5	76	16	33	67
العراق	6,1	76	34	44	66,8
الدول العربية	/	60	/	/	60,8
الدول النامية	/	60	/	/	74,5

المصدر:** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقرير التنمية البشرية لعام 2003 ص237-240)

يوضح الجدول ان هذه المؤشرات تدل مدى الارتباط بين درجة صعوبة توفير التعليم و عدد السكان للدولة العربية و وضعها الاقتصادي يلاحظ انخفاض معدل القيد في الدول ذات الدخل المنخفض و كبيرة الحجم سكانيا[1], مما يشير إلى حاجة هذه الدول إلى بذل جهود إضافية , ومضاعفة الطاقات الاستيعابية لكي توفر فرص التعليم على الأقل للتطور الابتدائي و مكافئة للفتيات , و بزيادة الميزانيات

[1] – فواز حبتر , مرجع سابق , ص14

المخصصة بمعدلات تشكل تحد كبير للدول ذات النمو السكاني العالي و الدخل المنخفض ,إضافة لافتقار التعليم في غالبية الدول العربية إلى العمل التطبيقي و عدم القدرة على العمل بعد التخرج أو إمكانية إنشاء عمل خاص إذ تؤلف هذه النواقص في النظام التعليمي المصحوب بالنمو السكاني السريع و متطلباته عوائق هامة أمام التنمية خاصة الافتقار إلى العمل التطبيقي.[1]

4.الآثار الإيجابية للنمو السكاني.

بالرغم من الآثار السلبية للنمو السريع للسكان فإن هذا القلق من الزيادة أمر مبالغ فيه فقد تصبح الزيادة السكانية عاملا مشجعا للتنمية و ليس عائق لها.

5.زيادة الإنتاج:

يقدر عدد كان الوطن العربي عام 2001 حوالي 288 مليون نسمة ومن المتوقع أن يرتفع إلى حوالي315 مليون نسمة بنمو 3% سنويا و باعتبار مساحة الأراضي المستغلة حاليا للزراعة بنحو 56 مليون هكتار أي % 42 من المساحة الكلية سوف تعمل على استغلال هذه الأراضي استغلال كامل و بالتالي زيادة الإنتاج القومي ,بالإضافة إلى أن زيادة السكان في هذه الدول تعني زيادة الطلب الفعال مما يساعد على نجاح أسلوب الإنتاج الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج و كلها عوامل تساعد على زيادة الناتج الكلي و الحقيقة أن الزيادة في السكان تشكل ضغوط من شأنها أن تعمل على مضاعفة الجهد من قبل السكان أنفسهم لتحسين مستوى معيشتهم الأمر الذي يؤدي إلى الإسراع في عملية التنمية نفسها و باعتبار أن أغلب هذه لدول تعاني نقص رأس المال تعمل على تكثيف قوة العمل على حساب رأس المال ,و من أجل العمل بأجور متدنية مما ساعد على مضاعفة الإنتاج لتعرف الأجور ارتفاعا و هو ما يساعد على اقتحام الأسواق و يسمح لها على المدى الطويل

[1] – فؤاد حيدر , مرجع سابق , ص14

يرفع من حجم مداخلها ليتحسن المستوى المعيشي, و يتوقف زيادة الإنتاج في الوطن العربي على توفر مناصب الشغل و قد ينتج هذا الكم الهائل من السكان لقطاع حساس كالقطاع الزراعي إذ ,% 0,4 ليساهم هذا التطور في خفض العجز الغذائي و تراجع نسبة الاكتفاء (معدله نحو) عرف تحسنا بل % الذاتي الغذائي فقد استوعب القطاع الزراعي حوالي % 31;7 من حجم العمالة عام 2000 و40 و% 35 لعامي. 1990 -1995 فهذه الزيادة لسكانية تؤدي إلى تغير الطرق و الوسائل الإنتاجية في الزراعة و العمل على التوسع في التصنيع بالإضافة إلى إمكانية تحقيق مبدأ تقسيم العمل و توسيع رقعة السوق ليحقق.[1]

[1]- صلاح الدين نامق "اقتصاديات السكن في ظل التضخم السكاني ,"القاهرة ,دار المعارف ,بدون سنة ص44

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل لأثار السلبية و الإيجابية للنمو السكاني بالوطن العربي بدأ بمفهوم التنمية الاقتصادية و معايير ها في المبحث الأول تناولنا الآثار الاقتصادية للنمو السكاني إنطلقا من المنظور لعلاقة السكان بالتنمية وبشكل رئيسي حول أثر هذا النمو على الاقتصاد الناجمة عن الخطط الإنمائية المطبقة في تلك الاقطار من خلال تبني الدخل الفردي ونقص الادخار و الاستثمار و كذا من أثارها السلبية على أوضاع التشغيل و التي لها إفرازات و نتائج عكسية للأهداف الإنمائية بمفهومها الشمولي بالإضافة لعبئ الإعالة انطلاقا من البطالة وفتوة الوطن العربي إضافة إلى نسبة المرأة العاطلة و الفئة غير القادرة عن العمل (الطلبة)من مجموع السكان يمكن أن ربع السكان يعيلون ثلاث أرباع السكان إضافة إلى عدلتهم لأنفسهم هذا الواقع الديموغرافي يؤدي إلى ضعف الإنتاج و الإنتاجية على صعيد الاقتصاد العربي خاصة من جانب الغذاء وما يترتب عليه من عجز في ميزان مدفوعاتها و ميزانيتها العامة من أجل سد هذا العجز عن طريق الاستيراد و التبعية الغذائية و المالية للخارج الأمر الذي حتم عليها انتهاج سياسات الإصلاح و التعديل الهيكلي تحت شروط مجحفة تنطوي هذه السياسات على محاذير قوية تجاه القضايا السكانية و الجوانب الاجتماعية و لا سيما فيما يتعلق بخفض الإنفاق العام في مجالات الصحة و التعليم.

الفصل الثاني
اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

اقتصاد السكان population economics، يعرف في منظومة العلوم السكانية، بأنه علم فرعي يشمل جميع الأسس والمبادئ المنهجية الخاصة ببحث العلاقة بين تطور السكان وتطور المجتمع كلّه، وعلى وجه الخصوص التطور الاقتصادي في إطار تشكيلة اقتصادية ــ اجتماعية معينة. وتعتمد البحوث والنظريات في علم اقتصاد السكان اعتمادا أساسيا على المبادئ والقواعد المنهجية العامة لعلم الاقتصاد السياسي التي تؤخذ عادة أساسا لتحليل القوانين العامة للتطور الاقتصادي الاجتماعي ومعرفتها، ومن ثم يمكن القول إنّ المحاولات الأولى لدراسة الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالتطور السكاني بدأت من مفاهيم علم الاقتصاد السياسي ومقولاته.

ويشغل اقتصاد السكان عادة حيزا من المسائل العلمية أوسع من تلك التي تتناولها الديمغرافية الاقتصادية التي تشكل فرعا علميا في منظومة العلوم الديمغرافية. وهي حين تتناول تأثير الجوانب الاقتصادية في عملية إعادة إنتاج السكان فإنها تعتمد، في التحليل، القواعد والمبادئ المنهجية والمقولات المحددة في علم اقتصاد السكان.

يرتبط كل من علمي الاقتصاد والسكان بعلاقة متبادلة وثيقة ومتكاملة، ففي حين يحدد تطور الاقتصاد، من نواح كثيرة، السمات الأساسية للتطور السكاني وتركيب السكان، فإن حجم السكان وتركيبهم يؤثران من ناحية أخرى تأثيرا جوهريا في وتيرة النمو الاقتصادي وتناسباته. ومع التطورات العالمية الحالية يكون لبحث العلاقة والتأثير المتبادل بين التطور الاقتصادي والتطور السكاني أهمية متزايدة في منظومة العلوم الاجتماعية. ولكن البحث العلمي في هذا المجال مازال يواجه صعوبات كثيرة تتعلق جوهريا بالأسس المنهجية والمفاهيم والمقولات العلمية التي يقتضيها البحث العلمي والتي لم يتبلور الكثير منها بعد. وفي الوقت الحاضر الذي تشهد فيه بلدان العالم الثالث تطورات سكانية مهمة وذات أبعاد عميقة فإن لاقتصاد السكان أهمية متزايدة في بحث العلاقة بين السكان وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول :ماهية التنمية الاقتصادية وتأثيرها على النمو السكاني

المطلب الأول:الظاهرة السكانية و النمو الاقتصادي

أثارت الظاهرة السكانية اهتمام المفكرين منذ القدم، وكانت أراؤهم فيها بدايات أولية لما سيغدو منظومة علمية مستقلة وفرعا من فروع المعرفة العامة. فقد اهتم بها أفلاطون في مؤلفاته و لاسيما في «الجمهورية"، ورأى أن عدد السكان يجب أن يتناسب مع مساحة الدولة ومتطلبات الدفاع عنها. كما أشار أرسطو إلى المخاطر التي تنجم عن الفقر حين يتجاوز عدد السكان قابلية المساحة الجغرافية المتاحة. ولاستحالة زيادة رقعة الأرض زيادة تتناسب مع النمو السكاني دعا أرسطو إلى الحد من نمو السكان.

وفي العصر الوسيط، يعد ابن خلدون [ر] من أوائل علماء الاجتماع الذين أعاروا اهتماما خاصا لدراسة الظواهر السكانية في المجتمع. وتميز فكر ابن خلدون في هذا المجال في بحثه عن العلاقة بين تبدل الحركة السكانية والمتغيرات الاقتصادية. وقد رأى ابن خلدون أن كثافة السكان تسهم في تحسين شروط تقسيم العمل الاجتماعي واستغلال الثروة الاجتماعية بطريقة أفضل[1].

ومع نشوء الرأسمالية في أوربة، وجوهرها قانون تحقيق الربح، بدأت دراسة قوة العمل من حيث كونها طاقة إنتاجية تكتسب مكانة مهمة في الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية وأخذت علاقة الترابط بين مجمل النشاط الاقتصادي والتطور السكاني ومعدلات النمو السكاني تكوّن مجالا مهما في هذه الأبحاث. وتوجه الاهتمام النظري نحو دراسة هذه المسألة، لما لها من أهمية في تطور النظام الرأسمالي. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يحقق علم السكان تطورا جديدا في هذه المرحلة بالتلازم مع تبلور علم الاقتصاد السياسي.

---

[1]–Nathan Keyfitz, 1987" .**demography** "**The New Palgrave**: A Dictionary of Economics ،v. 1, pp. 796–802

وبكلام أخر فإن مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية في أوربة أوجدت شروطا موضوعية جديدة لتطور علم الاقتصاد السياسي وعلم السكان. فلم يعد هذان العلمان مجرد أفكار عامة، بل اتخذا في أوربة صيغة المعارف العلمية المنسقة، وتكونت بذلك بدايات نشوء النظريات الاقتصادية والسكانية.

كان للمذهب التجاري (المركنتيلية) الفضل في ظهور المفاهيم والمقولات الأولية في علم الاقتصاد السياسي، ولكن هذا المذهب الذي كان يعبر عن أولى مراحل تطور رأس المال التجاري، ويؤكد أثر الربح التجاري في تكوين الثروة الاجتماعية، لم يعر العنصر البشري، ومن ثم المسألة السكانية، أهمية تذكر. كما لم يتعرض أنصاره من أمثال توماس مان Thomas Mun وجون لوك John Locke وجيمس ستيوارت [ر] James Stewart للجوانب المرتبطة به.

وخلافا لأنصار المذهب التجاري أكد الطبيعيون (الفيزيوقراطيون) أن عملية الإنتاج، لا عملية التداول، هي مصدر الثروة الاجتماعية. ويعود لهؤلاء الفضل الأول في وضع عملية الإنتاج في المركز الرئيسي للتحليل الاقتصادي النظري المنهجي، ومن ثم تحديد المصدر الأساسي للفائض الاقتصادي. وفي هذه المرحلة من تطور علم الاقتصاد السياسي تخطى الطبيعيون مفاهيم المركنتيلية ومنطلقاتها حين عدوا العمل الزراعي مصدر فائض القيمة، وريع الأرض مصدر جميع أنواع العوائد الأخرى كالربح والفائدة. [1]

من هذا المنطلق يقسم الطبيعيون السكان إلى أربع طبقات رئيسية: طبقة ملاكي الأرض والطبقة المنتجة في العمل الزراعي وطبقة الحرفيين والتجار وهي لا تحقق قيمة مضافة، وأخيرا الطبقة غير المالكة في الريف والمدينة وهي تابعة اقتصاديا للطبقات الثلاث الأولى، وتضم فئات اجتماعية معينة مثل الجنود والخدم

[1]The Economist and the Population Question "،**American Economic Review** -(2/1)56 ، pp. 1–24–

والفنانين وهي ذات طبيعة مستهلكة غير منتجة. ولمكانة العمل الزراعي عند الطبيعيين فإن عدد السكان في مجتمع ما يتوقف، إلى حد كبير، على كمية المنتجات الغذائية الضرورية لإعادة تجديد السكان. وفرق ريتشارد كانتيون Richard Contillon (1734-1697) الرائد الأول الذي مهد للنظرية الفيزيوقراطية بين معدلي النمو السكاني لدى الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، وتطرق فرانسوا كيني Francois Quenay (1774-1694) مؤسس مدرسة الطبيعيين، في أكثر من موضع، إلى العلاقة بين الإيراد الفردي ومستوى المعيشة من جهة والنمو السكاني من جهة أخرى. وتعرض مؤسسو علم الاقتصاد السياسي التقليدي إلى المسألة السكانية من حيث ارتباطها بالحالة الاقتصادية. ففي أكثر من مناسبة أكد آدم سميث [ر] Adam Smith(1791-1723) أن للإمكانات الغذائية المتاحة تأثيرا كبيرا في الكثافة السكانية، كما حاول ديفيد ريكاردو [ر] (1772-1823) David Ricardo أن يبرهن على وجود علاقة بين الحركة السكانية وحركة رأس المال وتطوره. [1]

1.السكان القوة المنتجة الرئيسة:السكان هم الشرط الأساسي المسبق للإنتاج مهما كان نوعه وطبيعته وأسلوبه. ويشترط أسلوب الإنتاج السائد، وفقا لمستوى تطور تقسيم العمل الاجتماعي، وجود حد أدنى من السكان، ومعدل نمو مناسبا وتركيبا سكانيا معينا. ومن دون توافر هذه الشروط لن يتمكن أسلوب الإنتاج من إنجاز وظيفته الاجتماعية بكفاية ملائمة للتطور الاقتصادي المنشود. ومن ناحية أخرى فإن لأسلوب الإنتاج حدا أمثل من السكان. فإذا انخفض عدد السكان ومعدل النمو السكاني عن الحد الأدنى المطلوب أو تجاوز الحد الأقصى الملائم فإن عملية الإنتاج الاجتماعي تبدو غير قادرة على أداء مهامها. وربما يتعرض النظام

[1] – The Economist and the Population Question "،**American Economic Review** ، 56/(2/1 -)pp. 1–24

الاقتصادي برمته في بعض الحالات للخطر. وبذلك يمكن استنتاج أن العدد الموافق من السكان يختلف من أسلوب إنتاج إلى أخر، كما يختلف من مرحلة إلى أخرى في تطور أسلوب الإنتاج ذاته. ومفهوم الحجم الأمثل للسكان هو مقولة تاريخية تحددها شروط كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، أي إن حجم السكان الموافق مشروط بطبيعة النظام الاقتصادي السائد وقوانينه الاقتصادية الموضوعية، وخاصة القانون الاقتصادي الأساسي، ومشروط أيضا بمستوى الوعي الاجتماعي. وعلى هذا الأساس فإن العلاقة بين السكان قوة منتجة رئيسة ونمط النظام الاقتصادي تطرح مسألة الحجم الأمثل للسكان واستخدامه معيارا للحجم الفعلي للسكان. وليس الحجم الأمثل للسكان علاقة عددية جامدة، فهو يتراوح بين الحد الأدنى الضروري والحد الأقصى للسكان. ويتوقف هذا الحجم على ديناميكية النظام الاجتماعي وقدرته على الاستيعاب. فكلما كان النظام الاجتماعي أقل تطورا كان الحيز بين الحد الأدنى والحد الأقصى محدودا. وفي هذه الحال يلاحظ ميل إلى ثبات نسبي في عدد السكان. وبالمقابل، فكلما اتسم النظام الاجتماعي بالتطور السريع كان الحيز أكثر مرونة و ملاءمة لهذا التطور[1].

يلاحظ في كثير من الحالات أن معدل نمو السكان ينحرف زيادة أو نقصانا عن معدل النمو الاقتصادي. وينجم هذا الانحراف عادة عن تأثير عدد من العوامل مثل التطور التقني والعلمي والقيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع. وقد يكون هذا الانحراف ذا طبيعة انتقالية طويلة الأمد. فقد يظهر، بعد مرحلة تطور في غالب الأحيان، التطابق بين الحجم السكاني الفعلي والحجم الأمثل. وإن تحقيق مثل هذا التطابق تحدده الإمكانات الواقعية لأسلوب الإنتاج مثل إمكانات التشغيل وتوفير الاحتياجات الاستهلاكية للحجم الأمثل للسكان. لذا يعمد بعض الباحثين إلى القول

[1] –البيتي فراس عباس :**الانفجار السكاني والتحديات**، الجمعية دار الهدى، عين الأزرق،2011،ص15

إن الحجم الأمثل للسكان هو حجم السكان الضروري اقتصاديا. و لكن هذين المفهومين لا يعبران عن شيء واحد فإن الحجم السكاني الضروري اقتصاديا يعد معيارا مهما وأساسيا للحجم الأمثل للسكان.

2.السكان والاستعمار الاستيطاني تعني كلمة مستعمرة في الأصل استيطان جماعة في أرض أخرى خارج حدود دولتهم. وقد تبلور الشكل الأعلى للاستعمار الاستيطاني مع ظهور الرأسمالية الأوربية وبسط سيطرتها المطلقة على بعض المستعمرات. ويرتكز الاستعمار الاستيطاني على توفير مصالح فردية للجماعات المستوطنة في هذه المستعمرات مندمجة بمصالح رأس المال الأجنبي والدولة الرأسمالية التي تستخدم العنف وأساليب الإكراه السياسي والاقتصادي في البحث عن الموارد الطبيعية والأسواق خارج حدودها الجغرافية. وترافق هذه الدوافع عادة عوامل ديمغرافية كوجود فائض سكاني وبطالة في الدولة الرأسمالية الأم (المتربول) والحاجة إلى التخلص من زيادة السكان مقارنة بالموارد الطبيعية والمادية المتوافرة في البلد المعني. وقد عرفت بعض الدول الأوربية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فائضا سكانيا أدى إلى هجرة الأوربيين إلى بعض المناطق الجديدة التي عرفت ما يسمى بالاستعمار الاستيطاني.[1]

ويقدم تاريخ الرأسمالية أمثلة كثيرة على الاستعمار الاستيطاني، فما زال كل من الاستعمار الاستيطاني الفرنسي للجزائر والبريطاني لجنوب إفريقية ماثلا في الأذهان. وفي العصر الحديث تتجلى أبشع أنواع الاستعمار الاستيطاني في إنشاء دولة إسرائيل عام 1948، فإلى جانب الترغيب الاقتصادي في إحكام السيطرة على الأرض، لجأت الصهيونية العالمية مدعومة من الدول الرأسمالية بصورة خاصة إلى الأيديولوجية الدينية والعرقية في تعبئة شتات اليهود في شتى أنحاء

[1] – البنك الدولي، التقرير السنوي من موقع/http://www.banquemondiale.org :

العالم لتحقيق الحلم الصهيوني في إقامة إسرائيل الكبرى على حساب مصالح الفلسطينيين والدول العربية الأخرى.

المطلب الثاني:نظريات و اقتصاد و السكان

1.نظرية مالتوس واقتصاد السكان :في عام 1798 نشر روبرت مالتوس Thomas Robert Malthus (1834-1766) أولى دراساته في السكان والاقتصاد. فنشأت بذلك أكثر البدايات أهمية في هذا المجال، وبصرف النظر عن صحة نظرية مالتوس أو خطئها فإنها بما أثارته من جدل وتباين في الآراء حولها كانت تعبر عن أن علم السكان بدأ بالتبلور في منظومة العلوم الاجتماعية بعد علم الاقتصاد السياسي.[1] تستند نظرية مالتوس إلى وجود قوانين بيولوجية حتمية تحكم عملية نمو الكائنات الحية وتكاثرها، ومنها الإنسان. ومع أن عددا من الباحثين في علم الأحياء والإحصاء سبق لهم أن تعرضوا لهذه المسألة، فإن ما يميز نظرية مالتوس محاولته إيجاد علاقة رياضية بين النمو السكاني ونمو الناتج الزراعي. وفي تفسيره لتطور الناتج الزراعي استند مالتوس إلى قانون «تناقص الغلة» أو مايطلق عليه «قانون تورغو» (Ann Robert Jacques (1781-1727 Turgot أحد ممثلي المدرسة الطبيعية الفرنسيين، ومؤداه أنه مع زيادة استخدام عوامل الإنتاج في الزراعة ولاسيما العمل ورأس المال لا يزداد الناتج الزراعي بنسبة زيادة عوامل الإنتاج وإنما بنسبة أقل. فإذا كان النمو السكاني بحسب نظرية مالتوس يتم وفق متوالية هندسية فإن نمو الناتج الزراعي يتم وفق متوالية حسابية.[2] ويتجلى هذا التباين باختلاف النمو السكاني ونمو الناتج الزراعي وما ينجم عن ذلك من حالات العوز والفقر والجوع. ويقترح مالتوس لتجنب هذه النتيجة ما يطلق عليه «الموانع الوقائية» كالإحجام عن الزواج والحد من التناسل، وإلا أدى الأمر إلى الحروب وانتشار الأمراض، أي ما سماه «الموانع الرادعة» التي تساعد على إعادة التوازن بين النمو السكاني ونمو الناتج الزراعي. أثارت

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية" ,**اتجاهات حديثة في التنمية**)" ,الإسكندرية ,الدار الجامعية ,(2000 , ص17

[2] – ONS : Annuaire statistique de l'Algérie en quelques chiffres et données

نظرية مالتوس جدلا حادا بين علماء الاجتماع، وأسماها بعضهم «النظرية المتشائمة». ووجدت فيها النظرية الماركسية، فيما بعد، تعبيرا عن المصالح البرجوازية الأوربية حين تبنت مفهوم «الحد الأدنى للأجور» وسيلة وقائية للحد من النمو السكاني. وقد أثبت التطور اللاحق صحة الانتقادات الموجهة إلى نظرية مالتوس. فمع التقدم التقني والعلمي برز في الفكر الاقتصادي «قانون الغلة المتزايدة»، وبدأ معدل النمو السكاني في أوربة بالتراجع في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ولم يتضاعف عدد السكان في العالم إبان خمسة وعشرين عاما كما تنبأ مالتوس، وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت القارة الأوربية تعاني من فيض المواد الغذائية وليس من نقصها.[1] لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية «المالتوسية الجديدة» مع تفاقم مشاكل النمو السكاني والاقتصادي في البلدان النامية. وتبنى عدد من البلدان النامية بعض مفاهيم المالتوسية الجديدة في اتباع سياسة سكانية تهدف إلى الحد من التناسل وسيلة وقائية للحد من النمو السكاني المتزايد، إلا أن هذه السياسات لم تحقق الغايات المرجوة منها. وتبلورت مع الزمن مفاهيم «اقتصاد السكان» حين أكد معظم الباحثين العلاقة بين حل المشكلة السكانية ومعضلات التنمية في آن واحد. وتوالت مؤتمرات السكان والتنمية التي تنظمها هيئة الأمم المتحدة. غير أن مؤتمر السكان الأول (بوخارست 1974) اقتصر أساسا على بحث قضايا النمو السكاني في بلدان العالم الثالث.

2النظرية الماركسية واقتصاد السكان:تعتمد النظرية الماركسية المنطق الجدلي في تحليل العلاقة بين التطور السكاني وأسلوب الإنتاج بصفته وحدة تجمع القوى المنتجة مع علاقات الإنتاج. ويرى كارل ماركس (1818– 1883) أن تطور السكان وفائض السكان يختلفان لدى الشعوب التي تعتمد على الصيد عنهما لدى التي تعتمد على الإنتاج الزراعي. كما يختلف المعدل المطلق لتكاثر السكان ومعدل فائض السكان باختلاف أسلوب الإنتاج السائد. ويرى أنصار الماركسية أن عدد السكان ومن بينهم القادرون على العمل، ومجمل العمليات الديمغرافية تتحدد بفعل عوامل كثيرة ذات طبيعة اقتصادية ــ اجتماعية، وذات تأثير في عملية

[1] –عبد الله محمد عبد السيد" ,التنمية في الوطن العربي) ,"دار الكتاب الحديثة, (1994 ,ص2

الإنتاج يختلف من تشكيلة اجتماعية إلى أخرى. من أنصار هذه النظرية فالنتاي I.D.Valentei (1980) الذي يرى ضرورة تحليل العلاقة المتبادلة بين العمليات الاقتصادية ونمو السكان في ضوء القوانين الاقتصادية الخاصة بأسلوب إنتاج معين ونمط التطور السكاني فيه. إن الكشف عن هذه القوانين يساعد على معرفة الدوافع التي تحدد نمط التطور السكاني. [1] كما أن خصوصية التطور الملائم لنظام اجتماعي معين تؤثر إلى حد كبير، في التطور الاقتصادي فيه. وبسبب هذا التأثير المتبادل فإن اقتصاد السكان يبحث عادة في الأسس المنهجية بغية توضيح العلاقة بين نوعية السكان وتأثيرها في العمليات الاقتصادية من جهة وتأثير التطور الاقتصادي على تطوير الجوانب النوعية للسكان من جهة ثانية. ومازالت مسألة استخدام مقاييس علمية دقيقة في معرفة التركيب النوعي للسكان تطرح عددا من المسائل المنهجية أمام علم اقتصاد السكان. في أواخر الستينات خطا علم اقتصاد السكان خطوات جديدة عن طريق البحوث والدراسات التي أجريت للبرهان على العلاقة بين الحاجات الفردية ومستوى إشباعها وبين تنظيم الأسرة؛ أو بكلام أخر بين وضع الأسرة الاقتصادي وسلوكها الإنجابي إذ يرتبط نمو الحاجات بنمو عملية الإنتاج الاجتماعي ولاسيما الإنتاج المادي، وفي ضوء علاقة الحاجات بعملية الإنتاج تتحدد سمات العمليات الديمغرافية . ويرى روتوفا R.S.Rotova (1979) أن معرفة قوانين تطور الحاجات المادية والمعنوية والاجتماعية توفر الشرط الأول لتحديد اتجاهات التكاثر السكاني في المجتمع، في حين يجب التفريق بين مفهوم «مستوى الحياة» ومفهوم «أسلوب الحياة» الأكثر شمولية. إذ يقتصر المفهوم الأول على الأساس المادي (الاستهلاك الفردي وشروط العمل) في حين يشمل المفهوم الثاني، إلى جانب ذلك، العلاقات الاجتماعية مثل مفاهيم المساواة والعدالة الاجتماعية. [2]

---

[1] –محمد عبد العزيز عجمية ,محمد علي التبني" ,التنمية الاقتصادية مفهومها ,نظريتها ,سياستها ")الاسكندرية ,الدار الجامعية,(1998 ,ص8

[2] – محمد عبد القادر محمد عبد القادر عطية ,مرجع سابق,ص17

المبحث الثاني الآثار الاقتصادية للنمو السكاني

المطلب الأول: العلاقة بين الديمغرافي و الاقتصادي

هذه المعادلة الصعبة حاول بعض الديمغرافيين البرهنة عليها باحتساب جملة من التغيرات التي كانوا يعتبرونها هامة في قياس الأثر الديمغرافي على الاقتصادي، و من هذه المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية يذكرون نسبة السكان و القدرة على الادخار من نسبة الإنتاج و الاستثمار الصافي و الاستثمار الديمغرافي و الاستثمار الاقتصادي و حاصل نمو الدخل السنوي. فلاحظوا أن البلدان التي ينمو سكانها بمعدل 2,3 % سنويا – و هو حاصل نمو المنطقة المغاربية – فإن قدرتها على الادخار من نسبة إنتاجها هي في حدود 21,8 % في حين أن البلدان التي ينمو سكانها بمعدل سنوي حوالي 0 % فان قدرتها على الإدخار من نسبة إنتاجها هو ما يعادل 31,3 % كما أن صافي الاستثمارات في البلدان التي ينموا سكانها بمعدل 2,3 % ببلدان العالم الثالث هو في مستوى 9,8 % في حين أن هذه النسبة في البلدان الصناعية تبلغ 19,3 % و هذا نتيجة لكون أن البلدان المتقدمة ليست لها استثمارات ديمغرافية ترهق موازنتها و تقلل من نسبة استثماراتها المنتجة، في حين أن استثمارات بلدان العالم الثالث الديمغرافية تصل إلى حوالي 6,9 %، فلو أن هذه الاستثمارات غير المنتجة في بلدان العالم الثالث حولت إلى استثمارات منتجة للرفع من قيمة هذه الاستثمارات إلى حدود 16,7 % عوضا عن 9,8 % حاليا، و هذا يبرز أهمية التحول الديمغرافي في تحسن الأداء الاقتصادي ككل لأي دولة من الدول.[1]

و المقارنة تتواصل على مستوى قيمة الاستثمارات الاقتصادية في كلا المجموعتين الدوليتين، ففي العالم الثالث تبلغ قيمة هذه الاستثمارات 2,9 % في

[1] – باري، كوسوني.–المرجع السالف الذكر.– ص.166.

حين أنها تبلغ ذروتها في البلدان الصناعية بنسبة تقارب 20 %. هذه الوضعية الاقتصادية سوف تنعكس على حاصل نمو الدخل السنوي، حيث يبلغ حوالي 1 % في البلدان المتخلفة في العالم الثالث لتصل إلى حوالي 5 % في البلدان المصنعة.[1]

في هذا المستوى برزت الظاهرة السكانية في بلدان العالم الثالث و المنطقة المغاربية كإشكالية سياسية و إقتصادية مما جعل الحكومات المغاربية تدق نواقيس الخطر و تضبط برامج و سياسات سكانية لمواجهة الوضع المتفجر للسكان، الذي أصبحت زيادتهم الطبيعية السريعة تمثل هاجسا مقلقا للحكومات بإعتباره سابقة تاريخية في المنطقة التي عرفت لحقب متعاقبة استقرارا لعدد سكانها يحكمه التوازن الطبيعي بين النسب المرتفعة للولادات مقابل نسب مرتفع للوفيات، و ما صاحب ذلك من إشكالية التخلف على كل صعيد اقتصادي و اجتماعي و علمي و معرفي، مع أكثر من نصف سكانه من الأميين.

1.الطفيلية الديمغرافية:

لقد حققت البلدان المتخلفة المرحلة الأولى من التحول الديمغرافي و المتمثل خاصة في التراجع الكبير لنسب الوفيات لديها و اقترابها من المعدلات الأوروبية. و لكن المرحلة الثانية من هذا التحول الديمغرافي لم تتحقق حيث أن الزيادة الطبيعية للسكان ظلت مرتفعة جدا مقارنة بالمنطقة الأوروبية و غيرها من الدول المتقدمة، في حدود 2 % كمتوسط سنوي للنمو مقابل 0,4 % في البلدان المتقدمة. لقد استفادت البلدان المصنعة و الاستعمارية السابقة من الثروات المنجمية و أسواق البلدان المستعمرة و قوة العمال الرخيصة في تدعيم اقتصادياتها و ساعدها ذلك في تحقيق المرحلة الثانية من تحولها الديمغرافي بتحسن مؤشر مستوى معيشة السكان، مما انعكس على السلوك الإنجابي فتراجعت نسبة الولادات و بالتالي

[1] – فؤاد، مرسي.– التخلف و التنمية دراسة في التطور الاقتصادي .– ص.175.

الزيادة الطبيعية للسكان. في حين أنه في بلدان العالم الثالث السكان في مستوى معيشة متدهور و متخلف مقارنة بما وصلت إليه نفس هذه المستويات في بلدان المركز الاستعماري.

هذا ما دعا بعض الدارسين إلى اعتبار الاستعمار و سياسته الاقتصادية في البلدان المستعمرة و المعتمدة على الهيمنة الاقتصادية و الإمبريالية بالطفيلية الديمغرافية حيث أن المستعمر طور المرحلة الثانية من تحوله الديمغرافي بالاستفادة من الريع المتأتي من المستعمرات، في حين أنه عطل نفس المرحلة في البلدان المستعمرة ذاتها بمزيد إفقارها و ربط اقتصادها بالمركز الاستعماري.[1]

أنه مما تجدر ملاحظته عند دراستنا لتاريخ التحول الديمغرافي التي عرفته أوروبا منذ النصف الثاني من القرن التسع عشر، هو أن للعامل الاقتصادي دورا فعالا في المساعدة على إنجاز و تحقيق مختلف المراحل الديمغرافية، ففي المجتمع الزراعي السابق عن المجتمع الصناعي في أوروبا كانت مستويات المعيشة للسكان جد منخفضة و كان النشاط الزراعي هو النشاط الاقتصادي الطاغي داخل هذا المجتمع، و في ظله كان الأطفال يمثلون سلعة مرغوب فيها نظرا لدورهم الاقتصادي الفعال داخل الأسرة، لذلك كانت نسبة الولادات مرتفعة في ذلك العصر، و كان الذي يعدل من هذه الولادات النظام الديمغرافي التقليدي، و عندما تحول المجتمع الأوروبي إلى مجتمع صناعي أدخل هذا النظام نسقا جديدا للحياة من قيم و معايير ثقافية لم يعهدها في المجتمع الزراعي. فكان أن ظهرت الصناعة كإطار جديد للنشاط الاقتصادي و قد فرض هذا النشاط الجديد ظهور ما يسمى بالتخصص نتيجة لتعقد وسائل الإنتاج و طرقه و ما يتطلبه ذلك من تعلم و معرفة للسيطرة على الآلة كوسيلة إنتاج، فظهرت المدرسة و استقلت عن العائلة، فخرج

[1] – باري، كوموني.–المرجع السابق .– ص.168.

التعلم من إطار الأسرة إلى المجتمع، و بعد أن كان التعلم مجانيا داخل العائلة أصبح التعلم في إطار المجتمع الصناعي مكلفا و مرهقا للعائلة، كما أن فترة الدراسة طالت و أصبحت تتطلب وقتا أطول لدراسة المعارف و العلوم، و بالتالي خروج الأطفال و كذا الشباب من دائرة الإنتاج في إطار المجتمع الزراعي إلى دائرة الاستهلاك في إطار المجتمع الصناعي و أصبح الأطفال في ظل هذا النسق الجديد عبئا على العائلة. تتطلب رعايتهم و تكوينهم موارد كبيرة و مجهودا مضنيا يحول دون طموحات العائلة.

أضف إلى ذلك أنه في ظل المجتمع الصناعي ارتفع الدخل العائلي و تحسنت الظروف المعيشية فتراجعت نسب الوفيات داخل المجتمع نتيجة التطور الطبي و العلمي، و بالتالي لم يعد هناك مبررا لاستمرار عقلية التعويض عن الطفل المفقود، كما أن طبيعة المجتمع الصناعي التي كانت تحفز نحو الارتقاء الاجتماعي و الطبقي غذت الطموح لدى العائلة لتحسين ظروفها و وسائل معيشتها، و بالتالي أصبح الأطفال مشروعا مؤجلا في مرحلة أولى ثم طرحت مسألة العدد، كم عدد من الأطفال نريد؟ حتى لا يحد ذلك من طموحات الأسرة فكان أن سعى السكان في المجتمع الصناعي أن يقللوا من أعدادهم بصفة تلقائية.[1]

المطلب الثاني: أثر العوامل الاقتصادية على النمو الديموغرافي

إن اخطر مرحلة يمر بها المولود الجديد هي السنة الأولى من عمره،مما يتطلب رعاية خاصة بالأطفال الرضع من حيث الغذاء و النظافة و الرعاية الصحية و تعد أهم أسباب ارتفاع الوفيات في معظم الدول العربية إلى عدة عوامل منها:

[1] – محمد صفوت الأخرس ،مرجع سابق،ص3

1.العامل الغذائي :

الذي يرتبط بدخل الفرد في الصومال و موريتانيا و اليمن يعكس بوضوح ارتفاع نسبة وفيات الأطفال ,إلا أن الأمر ليس مطلقا, فهناك عوامل أخرى كانخفاض إسهام القطاع الزراعي يؤدي إلى ازدياد الحاجة في تأمين المواد الغذائية محليا.[1]

2.العامل التربوي :

أكدت الدراسات الحديثة انه كلما زادت ثقافة الأم ارتفعت إمكانية بلوغ طفلها الخامسة ففي أبحاث الخصوبة الذي اجري في القاهرة تبين أن الأطفال الذين يرضعون حليب أمهاتهم لمدة تتراوح بين 20-15شهرا احتمال العيش لديهم 93% بينما الأطفال الذين لم يتغذوا فقط من ثدي الأم أو تغذوا لمدة تقل عن ثلاث اشهر احتمال العيش 64%كما أكدوا أن مستوى ثقافة الأم يزيد من احتمال العيش للطفل باعتبار أن التربية تعزز قدرة المرأة على تأمين رعاية أفضل لطفلها و نظرا لأن النسبة الكبرى من الأمية في الدول العربية تقع بين النساء هذا ما اثر من معدل وفيات الأطفال.

بالإضافة إلى العامل الصحي الذي يلعب الدور الفعال في خفض معدل الوفيات بالإضافة إلى عامل الحرب الذي حصد اكبر حصة للوفيات في العراق هذا ما يبرز ارتفاع هذه النسبة على خلاف الدول العربية الأخرى فقد بلغ عدد الوفيات أكثر من مليون وفاة في الحرب العراقية– الإيرانية .[2]

بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالزلزال ,لبنان1954، الجزائر 1980 ، 2003 اليمن1983.

---

[1] – فاتري محمد الطاهر " إشكالية النمو السكاني و جهود التنمية الاقتصادية قبل التحولات الاقتصادية الكبرى في الوطن العربي قبل) 1990 أطروحة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,جامعة الجزائر 99 , ,(ص45

[2] – فاتري محمد الطاهر ,مرجع سابق ص54.

أدت كلها إلى رفع أعداد الوفيات.[1]

ارتفاع المواليد:

عرف معدل المواليد ارتفاع ملحوظ إلا في الدول التي تمارس أساليب تحديد النسل هذا ما جعل عامل ارتفاع المواليد من أهم مظاهر الزيادة السكانية ,حيث تشير المؤشرات الإحصائية إلى أن معدل المواليد انتقل من 46‰لسنوات **1970-1975**إلى‰37,1 لسنوات1995-1990 ليصبح يعادل حوالي30‰ لسنة 2000 و رغم هذا الانخفاض الطفيف فلا يزال مرتفعا بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة الـ**مبالغ**‰14رغم انه يقل عن المعدل الإفريقي الذي **بلغ** ‰ 43و يرجع الاختلاف لحقيقة ممارسة تحديد النسل للدول الآسيوية و الأوروبية و ضعف هذه الممارسة في الأقطار العربي [2]و هذا ما يحاول الجدول الموالي إيضاحه:

[1] – نفس المرجع ,ص163.

[2] – عبد علي الخفاف ,مرجع سابق, ص78

الأقطار	معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان			
	1990	2000	2010	2020
الأردن	47,2	45,0	46,4	25
الإمارات	35	30	21,1	18
البحرين	39	*	25,0	16
تونس	39	35	26,2	20
الجزائر	49	42	37	27
جيبوتي	50	*	*	35
السعودية	48	43	39,2	32
السودان	47	45	32,0	32
سوريا	47	46	42,3	29
الصومال	50	50	47,7	50
العراق	47	41	37,7	34
عمان	50	50	41,5	36
فلسطين	*	*	22	41
قطر	34	*	30,8	18
الكويت	47	37	31,1	19
لبنان	35	30	27,6	20
ليبيا	49	46	42,3	28
مصر	40	39	28,9	27
المغرب	47	38	27,7	23
موريتانيا	45	43	49,2	54
اليمن	53	53	44,5	46
الوطن العربي	44,96	41,94	37,1	30

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقرير الإقتصادي العربي الموحد2001-2020 .

يوضح الجدول معدل المواليد لبعض الأقطار العربية لمصر ,لبنان ,المغرب نظرا لاتجاه هذه الأقطار لممارسة سياسة سكانية تتسم بتحديد النسل وتخطيط الأسرة وهو انخفاض كبير مقارنة لبعض الدول الأخرى كالجزائر ,الإمارات ,السعودية لغياب سياسة سكانية معلنة ,فقد سجلت أعلى نسبة للولادات في موريتانيا بموريتانيا ب 54‰ثم الصومال ب ‰ 50بينما سجلت اقل نسبة في البحرين ب16المولود لكل 1000من السكان تليها قطر والإمارات بنفس المعدل 18 ألف مولود لكل ألف من السكان لتعرف الدول الأخرى تقارب في معدل بين25-35- مولود لكل ألف من السكان.هذا الواقع الديمغرافي يتسم بتفوق معدل الولادات على معدل الوفيات يرجع لإمكانية التأثير على الوفيات بفعل التقنيات الصحية ,ولصعوبة تحقيق خفض للولادات بفعل ما يستلزمه من مستوى اقتصادي واجتماعي و وعي ثقافي هذا التنامي السريع للسكان راجع لمستويات الخصوبة العالمية التي تميز اغلب البلدان العربية فبطئ وتيرة انخفاض معدل الولادات يرافقه سريع في انخفاض سريع في معدل الوفيات بما أدى إلى زيادات نسبة السكان ويمكن تقسيم البلدان العربية الى ثلاث زمر حسب ارتفاع معدل الوفيات السنوي:[1]

- البلدان كثيرة الوفيات المعدل أعلى من‰13
- البلدان المتوسطة الوفيات المعدل بين10‰- 13‰
- البلدان قليلة الوفيات المعدل اقل من10‰

كما تشكل الخصوبة في الوطن العربي مشكلات صحية و تتمثل في حالات الولادة المتكررة ,قصر الفترة بين حمل وأخر ,والحمل في سن خطير و هي قبل 20 و فوق 35سنة بالإضافة إلى الولادة دون إشراف الطبيب خاصة في الأرياف.

بما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات في بعض المناطق خاصة الريفية منها.

[1] - محمد رفيق أمين حمدان " ,**الأمن الغذائي بين النظرية و نظام التطبيق**) ," الأردن ,دار وائل للطباعة , 1999, ص7

تأثير التنمية على النمو السكاني:

إن تحديد العوامل التي تؤثر في معدلات النمو السكاني تجيب عليها نظرية الانتقال أو التحول الديموغرافي من أجل تفسير أسباب الاختلاف بين معدلات النمو السكاني في الدول النامية وتلك السائدة في الدول المتقدمة إذ نلاحظ أن هذه الأخيرة حققت انخفاضا ملموسا في معدل النمو السكاني إذ تقسم نظرية الانتقال الديموغرافي في التحولات الديموغرافي إلى ثلاثة مراحل رئيسية كل مرحلة تغيرات معينة في كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات.[1]

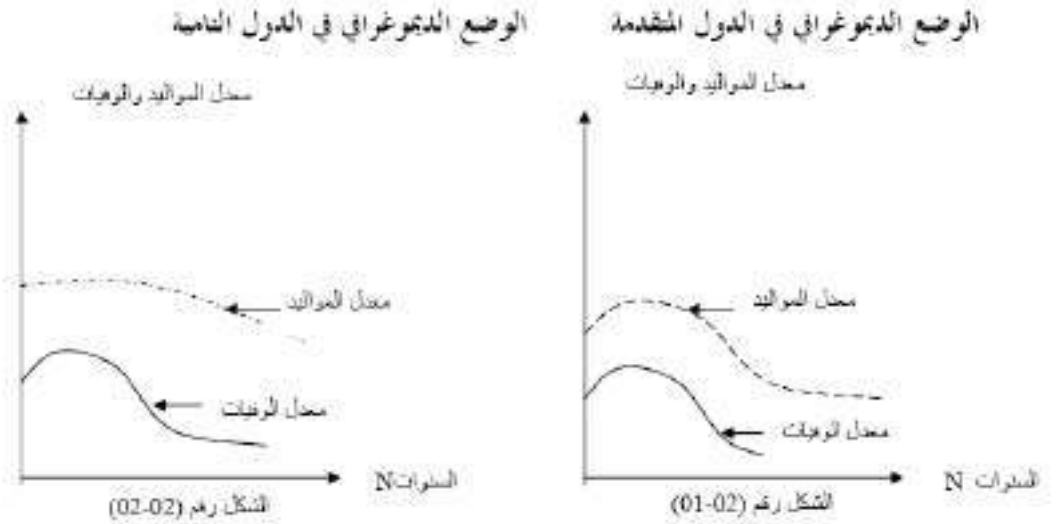

الشكل رقم (01-02)يوضح الوضع الديموغرافي بالنسبة للدول المتقدمة إذ نلاحظ ثبات نسبي في من معدل الوفيات و المواليد خلال الفترة الأخيرة وهو ما يعني زيادة سكانية بمعدلات ثابتة.

أما الشكل رقم (01-02)يوضح الوضع بالنسبة للدول النامية اذ نلاحظ انخفاض في معدل الوفيات رغم أننا أن هذا الأخير مازال مرتفعا رغم أنه بدأ يميل إلى الانخفاض وهو ما يعكس الزيادة السكانية المستمرة.

[1] –فايز ابراهيم الحبيب" التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية "مؤسسة المكتبات , الرياض , 1985 ص66

وتبرز أثر التنمية في السكان في البنية و الوضعية و الحركة السكانية ومن هذه العوامل الاقتصادية التي أدت إلى تخفيض الخصوبة نجد:

أ –/أثر التصنيع في السكان:

يعتبر التصنيع من أهم المنطلقات في تحول اجتمع لتتأثر العائلة بتلك التحولات فتتجه اجتمعات الصناعية نحو محدودية الأطفال فيقلص حجم الأسرة ليحقق توازنا بين عمل المرأة في المنزل و المصنع إذ تفرض اجتمعات الصناعية على العائلة تنظيم نفسها كما يلعب التصنيع دورا هاما في جذب السكان للتمدن[1] الذي يؤدي بالسكان في البدء بتخفيض خصوبتهم تحت سيطرة ونفوذ التصنيع لتصبح التنمية العلمية و التقنية مسؤوليتين إلى حد كبير عن انخفاض الوفيات.

ب –/أثر عمل المرأة في السكان:

تشير حركة التطور الاقتصادي و الاجتماعي إلى أن نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل تزداد باطراد مستمر ,لتصبح عملها جزء من عملية التنمية هذه المشاركة تستوجب منها بحكم الأوضاع الجديدة التوازن, رغم أن مشاركة المرأة العربية لا تزال دون المستوى الأمر الذي يقتضي بذل المزيد من الجهد و العمل من أجل إدماجها.[2]

ج –/أثر التعليم في السكان:

يعتبر التعليم احد الأركان الأساسية لعملية التعليم ويبرز أثاره في بنية السكان ووظيفته وحركته ,ليرتقي الوعي كما يرتفع سن الزواج و تتحدد سنوات الحمل لديها لتبرز العلاقة العكسية بين درجة التعليم وكثرة الإنجاب ,أي ارتفاع معدل التعليم انخفاض معدل الخصوبة وبالتالي تحجيم فترة الخصوبة لديه يؤدي إلى فقد أصبح

---

[1] –ابراهيم فوبار" ,**العمالة العربية على مشارف القرن الحادي و العشرين معالم الواقع و تحديات المستقبل**)," **في شؤون عربية** ,العدد2000,(ص17

[2] –محمد صفوق الأخرس ,**مرجع سابق** ,ص41

تعليم المرأة عاملا مساهما في تغيير سلوكها ,كما أن الوعي المكتسب من التعليم يدفع بهم بالمقارنة المستمرة بين مواردهم وحاجياتهم, كما يزيد من قدرة الفرد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ليؤثر في عملية الإنتاج كما ونوعا.

د –/التحضر:

يعد التحضر وسيلة من وسائل تخفيض حجم الأسرة ,فقد لاحظ أن الخصوبة تنخفض في الحضر عن الريف و الفكرة أن ليست الإقامة في المدن هي السبب انخفاض الخصوبة إنما هي العقلية الحضرية هي في العامل الحاسم.

هذه العوامل المتشابكة مسؤولة عن التغير في الخصوبة وهي محددات متولدة عن عملية التنمية و التي تؤثر على انخفاض معدل الوفيات تحاول توضيحه كما يلي:

الشكل رقم (02-03):

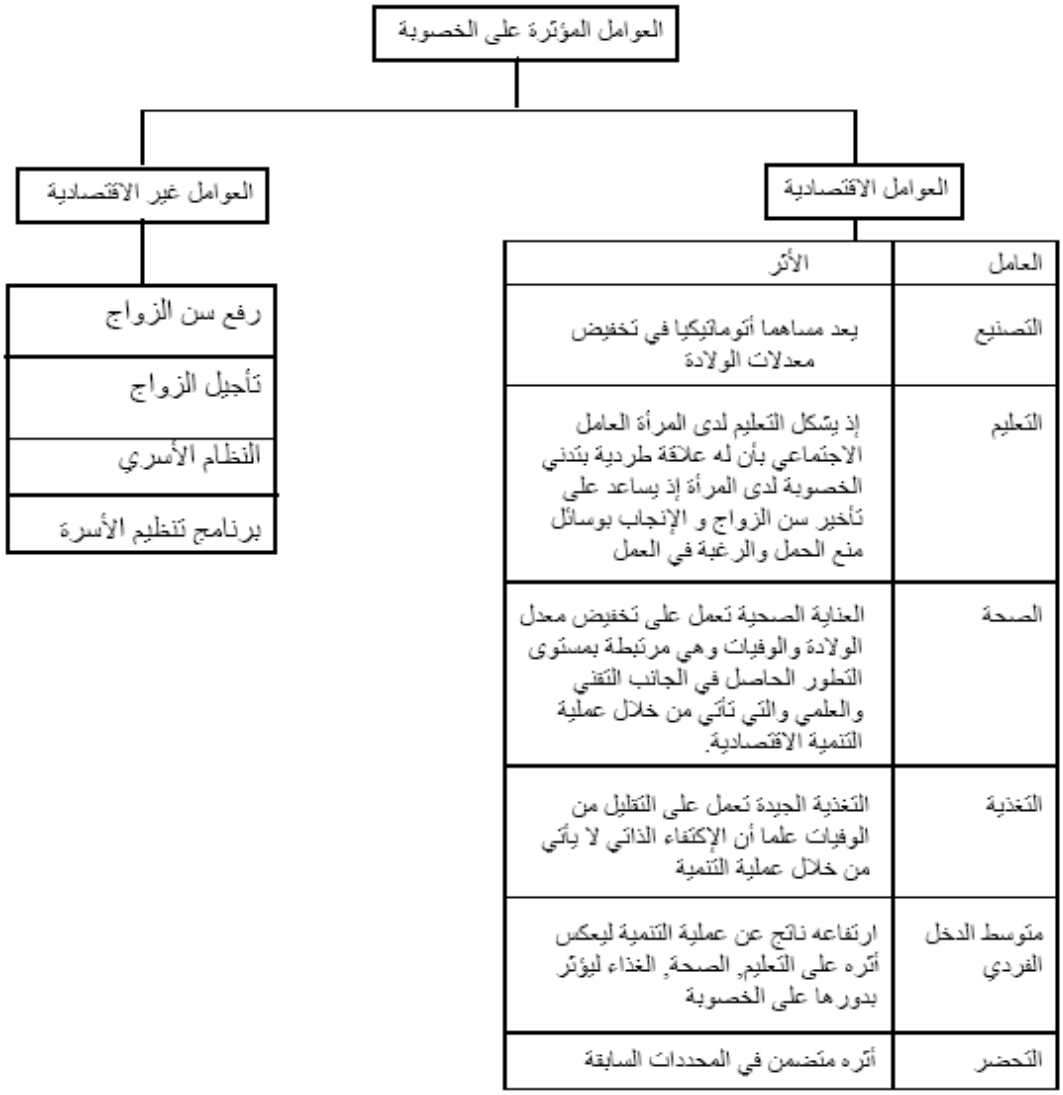

العامل	الأثر
التصنيع	يعد مساهما أتوماتيكيا في تخفيض معدلات الولادة
التعليم	إذ يشكل التعليم لدى المرأة العامل الاجتماعي بأن له علاقة طردية بتدني الخصوبة لدى المرأة إذ يساعد على تأخير سن الزواج و الإنجاب بوسائل منع الحمل والرغبة في العمل
الصحة	العناية الصحية تعمل على تخفيض معدل الولادة والوفيات وهي مرتبطة بمستوى التطور الحاصل في الجانب التقني والعلمي والتي تأتي من خلال عملية التنمية الاقتصادية.
التغذية	التغذية الجيدة تعمل على التقليل من الوفيات علما أن الإكتفاء الذاتي لا يأتي من خلال عملية التنمية
متوسط الدخل الفردي	ارتفاعه ناتج عن عملية التنمية ليعكس أثره على التعليم, الصحة, الغذاء ليؤثر بدورها على الخصوبة
التحضر	أثره متضمن في المحددات السابقة

أثر النمو السكاني على الدخل الفرد:

تعد الفجوة المستمرة بالاتساع بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات و ما تنتجه من زيادة طبيعية عالية ,تؤثر تأثيرا سلبيا على مستويات المعيشة لدى أفراد المجتمع إذ لم يصاحب النمو السكاني السريع سياسات فعالة في نطاق التنمية الاقتصادية , وباعتبار الناتج الفردي [1] هو عبارة عن إجمالي الناتج القومي مقسوما على عدد السكان ,فإن الزيادة في السكان سوف تعمل على انخفاض الناتج الفردي و لتلخيص العلاقة المتباينة للعامل الاقتصادي (الدخل الفردي) والعمل الديموغرافي نستخدم

[1] –الدكتور فتيز ابراهيم تحبيب, مرجع سابق, ص6

الشكل التوضيحي رقم (2-4الذي يحوي بعض العوامل الاقتصادية الأخرى كالادخار ورأس المال و التكنولوجيا وعوامل ديموغرافيا السكان و المواليد و الوفيات و القوى العاملة.

الشكل رقم (2-4): محددات السكان و الناتج الكلي و الدخل الفردي و العلاقة بين العوامل الاقتصادية و الديموغرافيا

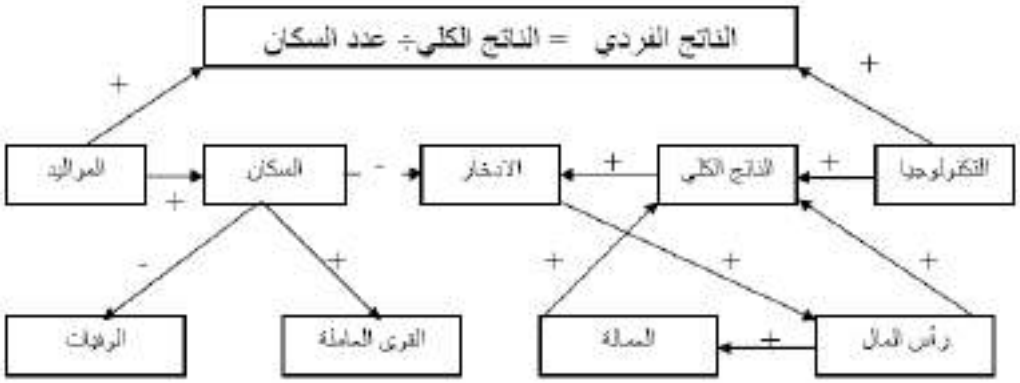

[1]

يوضح الشكل أعلاه أن التغيير في عدد السكان يعتمد على المواليد و الوفيات كما يعتمد الناتج الكلي على العمالة (عدد العمال العاملين) و رأس المال ،التقدم التكنولوجي و انطلاقا من اعتماد العمالة على رأس المال إذ كل من معدل نمو رأس المال و معدل إحداث وظائف جديدة وتؤدي إلى زيادة نصيب العامل من رأس المال لترتفع إنتاجية ليرتفع الناتج الكلي.

-و لإبراز تأثير الزيادة السكانية على الدخل الفردي و انطلاقا من العلاقة:

الدخل الفردي = الدخل القومي÷ عدد السكان[2]

وطالما أن عدد السكان ينمو لمعدل أكبر من الدخل القومي ،فإن معدل نمو الدخل سينخفض الجدول الموالي يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج.

---

[1] – المصدر :فايز ابراهيم الحبيب" ,التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ,"ص83

[2] – نفس المرجع ,ص85

الجدول رقم (2-3): متوسط نصيب الفرد من الناتج

الوحدة:$

فئة متوسط الدخل السنوي	الدول	المتوسط السنوي		فئة متوسط الدخل	المتوسط اليومي	
		2001	2020		2001	2020
أكثر من 10.000	قطر	16642	28140	أكثر من 07	45.6	77,1
	الإمارات	17755	20602		48 ,6	56,4
	الكويت	14117	14627		38,7	40,1
	البحرين	10120	11113		27,7	30,4
من 5000 إلى أقل من10.000	عمان	6477	8314	أكثر من 07	17,7	22,8
	السعودية	6798	8197		18,6	22,5
	ليبيا	6340	5490		17,4	15
من1000 إلى أقل من 5000	لبنان	3178	4399	أكثر من 07	8,7	12,1
	تونس	2015	2073		5,5	5,7
	الأردن	1568	1704		4,3	4,7
	الجزائر	1456	1661		4,0	4,5
	مصر	1053	1790		2,9	3,9
	المغرب	1252	1146		3,4	3,1
	سوريا	1163	1144		3,2	3,1
أقل من 1000	جيبوتي	858	816	أقل من 07	2,4	2,2
	اليمن	332	481		0,9	1,3
	السودان	245	394		0,7	1,1
	موريتانيا	463	364		1,3	1,0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد, سبتمبر 2020, ص16.

تشير بيانات الجدول إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يقسم هذه الدول إلى قسمين أو فئتين ,الأولى تزيد عن 07 دولارات وتضم كل من قطر ,الإمارات و الكويت و البحرين وعمان والسعودية و ليبيا و هي دول أقل نمو سكانا بالدول المتبقية و الثانية تقع عشر دول عربية دون المتوسط العربي العام وهي الأردن ,تونس و الجزائر ,جيبوتي ,السودان ,سوريا ,مصر ,المغرب ,موريتانيا واليمن ,إذ يتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول التي يشكل بسكانها نحو 76.5%من مجموع سكان الوطن العربي بين 364 دولار في موريتانيا و 2073 دولار في تونس,أما في باقي الدول العربية للفئة الأولى فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يزيد عن 4000 دولار لعام 2001 ويتراوح بين 4399 دولار للفرد في لبنان و 28140 دولار في قطر ,و الملاحظ التحسن في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ,إذ ارتفع من 2465دولار لعام2020 مقارنة ب2221 دولار لعام2010,كما لا يعكس المتوسط العام نصيب الفرد من الناتج مستويات توزيع الدخل حسب فئات اجتماعية أو التوزيع الجغرافي بين الريف و الحضر,بما يعني أن نسبة هامة من السكان يقل دخلهم عن المتوسطات السائدة ويقع أغلبيتها تحت خط الفقر الشديد و خاصة في الدول التي يبلغ فيها المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج أقل من دولار ونصف دولار في اليوم و تضم كل من اليمن , السودان ,و موريتانيا علما أن البنك الدولي يصنف الدول إلى جنس مجموعات تبعا لمعدلات الدخول الفردية كما يلي: [1]

- دول ذات دخول منخفضة.
- دول ذات دخل متوسط.
- دول أوروبا الشرقية.

[1] – محمد مصطفى الأسعد" ,التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث" ,لبنان المؤسسة الجامعية ,ط1,2010 , ص,101

- دول النفط ذات الدخول المرتفعة.
- دول صناعية.

علما أن حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2003 فإن قيمة دليل التنمية البشرية كما هو موضح في الجدول الموالي:

المؤشر	قيمة دليل التنمية البشرية
دخل مرتفع	0,927
دخل متوسط	0,744
دخل منخفض	0,561

الشكل رقم (2-5): أثر النمو السكاني المتزايد على الادخار.

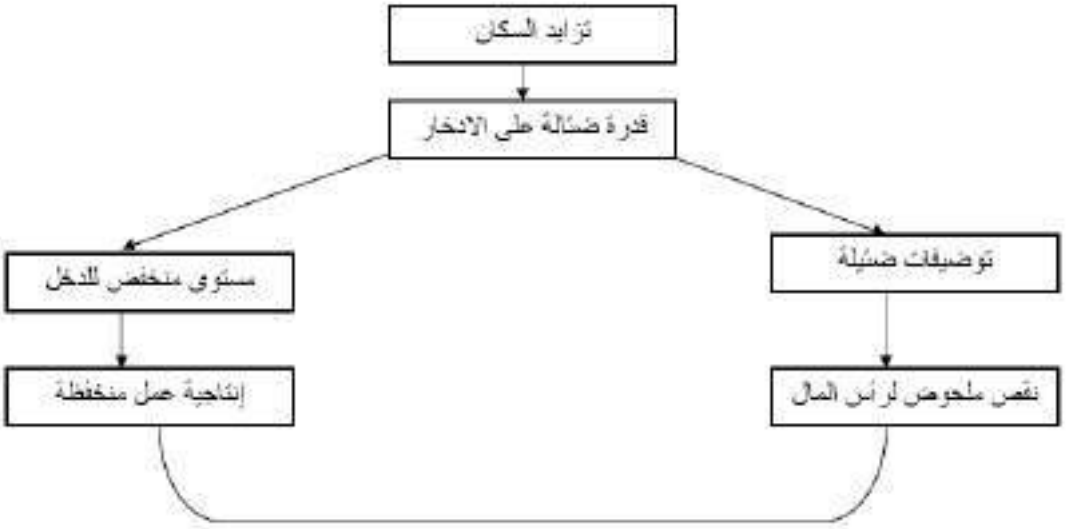

[1]

[1] – محمد مصطفى الأسعد" ,مرجع سابق ,ص.111

خلاصة:

جاء فصلنا هذا للوقوف عند مستوى العلاقة بين معدل النمو الديموغرافي ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر. فالمعدل الأول يعتبر الواجهة أو المرآة لتطور حجم السكان وحركيته لأية دولة، كما يعتبر المعدل الآخر واجهة تلك الدولة من الناحية الاقتصادية .فغالبية الدراسات أثبتت أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة متبادلة، فيؤثر كل واحد في الآخر ويتأثر به وذلك حسب خصوصية كل بلد.

وبالوقوف عند تطور حجم سكان الجزائر كمثال، بدراسة الظواهر الديموغرافية المؤثرة فيه خلال فترة زمنية معتبرة باستعمال الأدوات والتقنيات الإحصائية الملائمة لمثل هذه الدراسات من جداول ومنحنيات إحصائية .وتقييم درجة العلاقة المحتملة بين معدل النمو الديموغرافي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر والتي تعد حالة خاصة من جميع المستويات (حسب الكثير من المختصين) لما تزخر به البلاد من شساعة مساحتها ومن مواردها الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، ومن موردها البشري الهام والمكون أساسا من فئة الشباب، لم تصل بعد إلى الأهداف المسطرة خلال العقود الماضية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

خاتمة

خاتمة:

أثبتت بعض الدراسات حديثا أن معدلات المواليد تتأثر بحسب حصة الأفراد من الناتج القومي الإجمالي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يوازي 15.541 ألف دولار سنة 1984، و كان معدل المواليد يمثل حوالي 16‰ أما في البلدان المتخلفة و الأشد فقرا حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في حدود 500 دولار نجد أن معدل المواليد فيها أرفع بنحو يزيد عن الثلاث مرات إذ يبلغ 55‰.

هكذا نلاحظ أن الرفع من مستوى معيشة السكان و نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لا يمكن إلا أن يكون إيجابيا على السلوك الإنجابي للأفراد و بصفة تلقائية.[1] إن التدخل الوحيد في مواجهة مشكلة الزيادة السكانية هو الرفع من مستوى الدخل العائلي و بث الثقة في المستقبل. و التجربة التاريخية تثبت هذا القول، فلقد حققت أوروبا بالمراحل المختلفة من تحويلها الديمغرافي مدعومة باقتصاد متطور و مستوى معيشي رفيع للسكان في حين أن البلدان المتخلفة في العالم الثالث تتميز بمستويات منخفضة من نصيب أفرادها من الدخل القومي الإجمالي، و معدلات مواليد جد مرتفعة.

هكذا نلاحظ أنه كلما وجد الفقر و الخصاصة وجدت المعدلات المرتفعة من الولادات، و كلما وجد الغني و الرفاه الاقتصادي كلما وجدت معدلات منخفضة للولادات داخل هذه المجتمعات. هذا ما سوف يجعلنا نتساءل عن جدوى البرامج و السياسات السكانية المتبعة في العالم الثالث عموما في مواجهة الزيادة المرتفعة للسكان في ظل تواضع نصيب الأفراد من الدخل القومي الإجمالي. و أنه لابد من الوصول بالنصيب الفردي من الدخل القومي الإجمالي في العالم الثالث عموما إلى

[1]- REMILI, A..- Planification économique et planification démographie.- p. 48.

مستوى يسعى فيه السكان إلى التخفيض الطوعي في أعدادهم. و لكن هل بإمكان حكومات العالم الثالث أن تصل إلى تحقيق هذا الهدف في ظل هذه الظروف الاقتصادية و الدولية الراهنة؟

لقد رأينا فيما سبق أن أوروبا الاستعمارية قد أمكن لها أن تحقق المرحلة الثانية من تحولها الديمغرافي بالإستفادة من الريع الذي كانت توفره لها مستعمراتها في إفريقيا و آسيا : ريع تمثل خاصة في موارد طبيعية رخيصة و يد عاملة متوفرة و بخسة، مما مكنها من الرفع من نصيب الفرد الأوروبي من الدخل القومي الإجمالي في نفس الوقت الذي عطلت فيه هذه المرحلة نفسها في مستعمراتها.

أن الاستعمار مدفوعا بطبيعته الإمبريالية الساعية للسيطرة على المجالات الحيوية في القرن التاسع عشر دفعته إلى إدخال الطب الوقائي للمنطقة بغية القضاء على الأوبئة، التي كانت تسبب لها عائقا. كما أن الاستغلال الأمثل للثروات يتطلب تحسن في أوضاع السكان الصحية للرفع من قدرتهم الإنتاجية، كل ذلك أفقد التوازن التقليدي بين الولادات و الوفايات و أوجد وضعا متفجرا للسكان لا سابقة تاريخية له. و هو نفس الاستـــعمار اليوم الذي يواصل بطرق مختلفة إفقار العالم الثالث و الهيمنة على موارده و قدراته الاقتصادية و يواصل تكريس تبعيته للرأس مال الغربي مما أضعف قدرة العالم الثالث على الخروج من بوتقة التخلف و الركود الاقتصادي و جعلت برامج حكوماته تفشل في تحقيق مستوى معيشي للسكان محترم خاصة إذا علمنا أن معدلات التنمية الإقتصادية في بلدان العالم الثالث لا تجاري مستوى ازدياد عدد للسكان.

و لكي يتمكن العالم الثالث من حل المشكلة السكانية لديه لا بد من ايجاد نظام دولي جديد يعطي التوازن بين الدول المنتجة للخامات الطبيعية و البلدان الصناعية الموردة لها بالرفع في أثمان هذه الموارد الطبيعية و إعطاء الفرصة للعالم الثالث لينقل التكنولوجيا بما يتلائم مع ثقافته و إمكانياته و متطلباته، و باختصار إن ازالة الفقر و العمل على ذلك بالتنمية الاقتصادية هي الكفيلة وحدها لتحقيق المرحلة الثانية من التحول الديمغرافي.

وما يدعم ذلك تراجع معدلات النمو الديموغرافي بشكل محسوس وتعقدين من الزمن ولم تتحقق تلك التنمية المرجوة بعد .فعدم ادراج المتغير الديموغرافي بصفة فعالة في رسم السياسات الاقتصادية في الجزائر لتقدير حاجيات السكان الاستهلاكية والصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، من شأنه أن يؤدي الى فشل السياسات التنموية في الجزائر، وليمكن بأي حال من الحوال إعتبار معدلات النمو الديموغرافي في الجزائر مهما كان حجمها عائقا لتحقيق تلك التنمية في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا .

قائمة المراجع

المراجع العلمية العربية :

١. باري، كوموني. **إقامة السلام مع كوكب الأرض**،بدون سنة.

٢. حسن الساعاتي ,عبد الحميد لطفي " ,**دراسات في علم السكان** "بيروت ,دار النهضة العربية,1981 ,

٣. حمدي عبد العظيم "**قضية السكان في مصر و رأي الدين في تنظيم النسل**"،)طنطا،سلسلة إصدارات النهضة الإدارية، 1997

٤. رمزي، زكي .– **المشكلة السكانية و خرافة المالتوسية الجديدة**.بدون سنة

٥. صلاح الدين دامق "**,اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني** ,"القاهرة , دار المعارف ,بدون سنة

٦. عبد الهادي (يموت).– **النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية العربية** .–

٧. فايز ابراهيم الحبيب "**التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية** "الرياض ,عمادة شؤون المكتبات1985 ,

٨. محمد رضوان الأخرس" ,**عالم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها** ," حمص ,1985 ,

٩. محمد عبد الحميد ماجدة :**دليل السكان**، عمان الأردن، 2009 - ،

١٠. محمد مصطفى الأسعد" ,**التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث** ," لبنان المؤسسة الجامعية 2000 ,

١١. فايز ابراهيم الحبيب" ,**التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**

١٢. فتحي محمد ابو عيانة " ,**دراسات في علم السكان** " ,الطبعة الثانية بيروت , دار النهضة العربية2000 ,

١٣. البياتي فراس عباس :**الانفجار السكاني والتحديات** ،الجمعية ،دار غيداء، عمان الأردن، 2011

١٤. عبد القادر محمد عبد القادر عطية" ,**اتجاهات حديثة في التنمية** , "الإسكندرية ,الدار الجامعية 2000 ,

١٥. عبد الله محمد قسم السيد" ,**التنمية في الوطن العربي**,"دار الكتاب الحديثة , 1994

١٦. محمد عبد العزيز عجمية ,محمد علي الليثي " ,**التنمية الاقتصادية مفهومها** ,نظريتها ,سياستها "الإسكندرية ,الدار الجامعية 1998 ,

١٧. فؤاد، مرسي.– **التخلف و التنمية دراسة في التطور الاقتصادي**

١٨. فايز ابراهيم الحبيب" **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية** " ,شؤون المكتبات , الرياض 1985 ,

١٩. قادري محمد الطاهر " ,**إشكالية النمو السكاني و جهود التنمية الاقتصادية قبيل التحولات الاقتصادية الكبرى في الوطن العربي قبل) 1990** أطروحة ماجستير , ألية العلوم الإقتصادية و علوم التسير ,جامعة الجزائر

المراجع العلمية الأجنبية :

1- SAUVY, Alfred (1954).- **Eléments de démographie** - Presse universitaire de France, 1ère édition, 2ème trimestre.

2- REMILI, Abderrahmane (1972).- p**lanification économique et planification démographique** : une équation complexe. Revue développement et civilisation, numéro spéciale : Population et développement, n° 47-48, Mars / Juin 1972.-.

3- BOUTHOUL, Gaston (1958) .- **La surpopulation dans le monde** : la mutation démographique les équilibres démo-économiques.- Paris, Payot.

4- CHESNAIS, Jean Claude (1965).- **la démographie. - Paris - France**, Edition du Seuil.

5- ROUISSI, Moncef (1983) .- **Population et société au Maghreb**.- Tunis, Horizon Maghrébine CERES production.

6- SHULTEZ, Théodore w. (1983) .- **Il n'est de richesse que d'homme, investissement humain et qualité de la population, Traduction, Jamel Challali** - Collection économie sans rivages, Bonnel. Paris.

7- ONS : Annuaire statistique de l'Algérie en quelques chiffres et données

المجلات و مواثيق:

١. صديق، نفيسة.- **صندوق الأمم المتحدة للسكان**.- FNUAP.-

٢. أحمد الكواز", **مستقبل العمالة العربية** ,"في مجلة التنمية و السياسات الإقتصادية , المجلد الخامس , العدد الأول , ديسمبر 2002

٣. إبراهيم فويدر" ,**العمالة العربية على مشارف القرن الحادي و العشرين** معالم الواقع و تحديات المستقبل)","في شؤون عربية ,العدد20

٤. البنك الدولي، التقرير السنوي من موقع :
http://www.banquemondiale.org/

الفهرس

الفهرس

العنوان	صفحة
كلمة شكر	
إهداء	
مقدمة	01
الفصل الأول: **الوضع الديموغرافي**	
تمهيد	06
المبحث الأول: مظاهر الزيادة السكانية وأسبابها	07
المطلب الأول: مظاهر الزيادة السكانية في الوطن العربي	07
المطلب الثاني:أثر الاستعمار في بروز المشكلة السكانية	10
المبحث الثاني: النظريات السكانية	17
المطلب الأول:انخفاض معدل الوفيات و علاقة ذلك بالزيادة السكانية	17
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للنمو السكاني المتزايد	20
خلاصة	25
الفصل الثاني **اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية**	
تمهيد	27
المبحث الأول :ماهية التنمية الاقتصادية وتأثيرها على النمو السكاني	28
المطلب الأول:الظاهرة السكانية و النمو الاقتصادي	28
المطلب الثاني:نظريات و اقتصاد و السكان	33
المبحث الثاني الآثار الاقتصادية للنمو السكاني	37
المطلب الأول: العلاقة بين الديمغرافي و الاقتصادي	37
المطلب الثاني: أثر العوامل الاقتصادية على النمو الديموغرافي	40
خلاصة	53
خاتمة	55
الفهرس	
المراجع	

ملخص:

جاء بحثنا هذا للوقوف عند مستوى العلاقة بين معدل النمو الديموغرافي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر .فالمعدل الأول يعتبر الواجهة أو المرآة لتطور حجم السكان و حركيته لأية دولة، كما يعتبر المعدل الآخر واجهة تلك الدولة من الناحية الاقتصادية.

فغالبية الدراسات أثبتت أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة متبادلة، فيؤثر كل واحد في الآخر ويتأثر به وذلك حسب خصوصية كل بلد.

وبالوقوف عند تطور حجم سكان الجزائر كمثال، بدراسة الظواهر الديموغرافية المؤثرة فيه خلال فترة زمنية معتبرة باستعمال الأدوات و التقنيات الإحصائية الملائمة لمثل هذه الدراسات من جداول ومنحنيات إحصائية.

ولتقييم درجة العلاقة المحتملة بين معدل النمو الديموغرافي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر والتي تعد حالة خاصة من جميع المستويات(حسب الكثير من المختصين)لما تزخر به البلاد من شساعة مساحتها ومن مواردها الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، ومن موردها البشري الهام والمكون أساسا من فئة الشباب، لم تصل بعد الى الهداف المسطرة خلال العقود الماضية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

Summary:

Our research came to determine the level of the relationship between the rate of demographic growth and the rate of economic growth in Algeria. The first rate is considered the front or mirror of the development of the population size and its mobility for any country, and the other rate is considered the economic front of that country.

The majority of studies have proven that the relationship between these two variables is a reciprocal relationship, and each one affects and is affected by the other, according to the specificity of each country.

And by standing at the quantitative development of the population of Algeria, by studying the demographic phenomena affecting it during a significant period of time, using the appropriate statistical tools and techniques for such studies, such as statistical tables and curves.

And to assess the degree of the possible relationship between the rate of demographic growth and the rate of economic growth in Algeria, which is a special case at all levels (according to many specialists) because of the vastness of the country, its renewable and non-renewable natural resources, and its important human resource, which is mainly composed of young people, It has not yet reached the goals set during the past decades to achieve its economic and social development.